





كتاب العصر العثماني في العصر العثماني

عنده

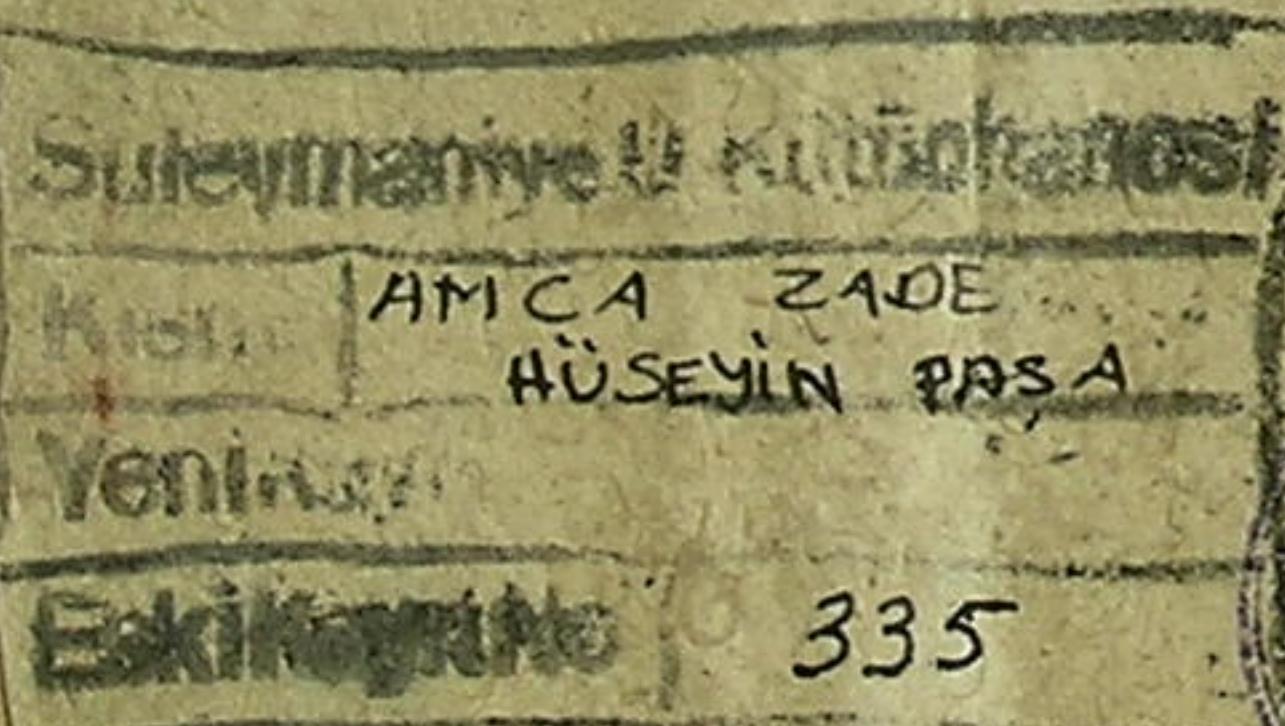


شرح مختصر ملخص كتاب العصر العثماني

طبع
ماجرى
١٩٣٨
ساقية
الطبخ
دفن



٤٤٠



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتح بحمد الله بعد التسمية ابتداء بغير الكلم
واقتداء بحديث خير الأئمّة عليه واله الصلوة والسلام
فإن قلت حديث الابتداء مروي في كل من التسمية والتغيد
فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث التسمية مروي
على الحقيقة وفي حديث التغيد على الأضفاف أو على المعرفة
أو في كلها على العرف ولله الحمد هو الشفاء بالسان على الجليل خاتمة
نعمة كان أو غيرها والله علّم على الأصح لذات الالمسجى
بجميع الصفات الكمال وللخلافة على الأستجمام صار الكلم
في قوة أن يقال للحمد مطلقاً منحصر في حق من هو مسجى
بجميع الصفات الكمال من حيث هو كذلك فكان كذلك
الشّعبنة وبهان ولا يخفى لطنه الذي هدانا الهدى
فنزل هي الدلالة الموصولة إلى الأيمال إلى المط وقيل هي
أراءة الطريق الموصى إلى المطلوب والفرق بين المعينين
أن الأول يستلزم الوصول إلى المط بخلاف الثاني فان
الدلالة على ما يوصل إلى المط لا يلزم أن يكون موصى إلى
إلى ما يوصل فكيف إلى المط والأول منقوص بقوله تعالى وإنما
ثُوُدُ فهديناهم فما سُجِّلَ العَمَى عَلَى الْهُدَى إِذْ لَا يَصِقُ الظَّلَامُ

بعد الوصول إلى الحق والثانية منقوص بقوله تعالى إن لا هدى
من لجئ به فان النبي صلى الله عليه وسلم شافه أراءة الطريق والتي
يفهم من كلام المعاشر حاشية الكشاف هوان الهدى
لقطع مشرقي بين هذين المعينين وبح يظهر ان دفاع على
النقضيين ويرتفع للخلاف من بينين ومحضول كلام
المصر في تلك ^{الثانية} الهدى يعود إلى المعرفة ^{الثانية} تارى بنفسه
خواه هنا الصراط المستقيم وتارة بالي خواه الله يهدى
من يرشد إلى صراط مستقيم وتارة باللام خواه هذا القرن
يهدى للتي هي أقوم فعنها على الاستعمال الأول هو الأيمال
وعلى الثانية أراءة الطريق سواء الطريق أى وسيلة الذي
يفضي بالكم إلى المط البتة وهذا كما يرى عن الطريق المستقيم
والصراط المستقيم أدهم متلازمان وهذا مراد من فسق
المستوى والصراط المستقيم ثم المراد به اما نفس الأمر
عوماً وخصوصاً صفة الإسلام والأول أو الوصول البراعة
الظاهرة بالقياس إلى قسمي الهدى وجعل هنا الظرف اما متعلق
 يجعل واللام لا شفاعة كما قيل في قوله تعالى ^{الله أعلم} جعل لكم الأرض
فراشًا وأما برقني ويكون تقدم معه المضاد إليه على نفس

مَعْلَمَاتُ التَّوْقِيقِ وَالْمَصْلُوَةِ عَلَى مِنْ أَرْسَلَهُ

هُوَ بِالْأَهْدَاءِ حَسْنٌ وَنُكَارٌ بِالْأَقْتَدَاءِ يَلِيْتُ وَعَلَى الرَّوْضَةِ الَّذِيْنَ
سَعَدُوا مَنْهُجَ الصَّدَقِ بِالْتَّصْدِيقِ وَصَعَدُوا مَعَاجِلَ الْجَنَاحِ الْمُشَبِّهِ

كَمَالُ الْأَدَاءِ وَقُتْدِيمُ الْطَّرفِ لِقَصْدِ الْحُصُنِ وَالْأَسْنَادِ
وَالْمُلْتَهِ نَاسِخَةِ مَلْلِ سَائِرِ الْأَبْيَاءِ عَلَيْهِمْ وَأَمَّا الْقُدْسُ
بِالْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَيَقُولُ إِنَّهُ أَقْتَدَاءٌ بِحَقِيقَةٍ أَوْ يَقَاءٍ
لِلْحُصُرِ اصْنَافِ الْمُنْسَبَةِ إِلَى سَائِرِ الْأَبْيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ
وَعَلَى الْأَصْلِهِ أَهْلِ بَدْلِيلٍ أُوْهَنَّلَ خَصْنَ اسْتَعْمَالَهُ
فِي الْإِشْرَافِ وَالْأَنْبَيْتِ صَاعِدَتِهِ الْمَعْصُومُونَ وَالْمُصَاهَبُونَ
هُمُ الْمُؤْمِنُونَ الْمُهَبِّينَ ادْرَكُوا صَحَّةَ النَّبِيِّ مَعَ الْأَيْمَانِ
مَنْهُجُهُ جَمِيعٌ وَهُوَ الْطَّرِيقُ الْوَاضِعُ الصَّدَقُ الْخَيْرُ
وَالْأَعْتَادُ إِذَا طَابَنِ الْوَافِعَ كَانَ الْوَاقِعُ إِيْضَا مَطَابِقًا لَهُ
فَإِنَّ الْمَفَاعِلَةَ مِنَ الْطَّرْفَيْنِ فَرَحِيْثَ أَنَّهُ مَطَابِقُ الْوَاقِعِ
بِلَا كُسْبَى صَدَقًا وَمِنْ حِيْثُ أَنَّهُ مَطَابِقُهُ بِالْفَتْحِ سَيْحَةً
وَبِطْلَقُ الصَّدَقِ وَلِنَفْعِ عَلَى فَضْلِ الْمَطَابِقِيَّةِ وَالْمَطَابِقِيَّةِ
بِالْتَّصْدِيقِ مُسْتَعْلِقٌ بِفَوْلِ سَعَدِ وَإِلَى بِسْبِيلِ التَّقْيِيَّةِ
وَالْجَانِ بِمَاجَاءِ النَّبِيِّ وَصَعَدُوا مَعَاجِلَ الْجَنَاحِ الْمُشَبِّهِ
بِلْعَوْنَى افْصَى مَرَاتِبَ الْحَقِّ فَإِنَّ الصَّعُودَ عَلَى جَمِيعِ صَرَابِ
يُسْتَلِمُهُ ذَلِكَ بِالْحَقِيقَةِ طَرْفٌ لِغَوْنَمَنْعَلِيَّ بِصَعْدَهِ
بِكَامِرَا وَمَسْتَقِرَّ جَوْلِيَّتِهِ مَحْذُوفٌ إِيْهُنَّ لِلْحُكْمِ مَتَبَسِّسٌ

كَوْنَهُ ظَرْفًا وَالْطَّرفُ مَا يَتَوَسَّعُ فِيهِ وَالْأَوْلَ أَقْبَلَ لِفَنَطَا وَالْأَخَّ
مَعْنَى التَّوْقِيقِ هُوَ التَّوْجِيدُ الْأَسْبَابُ بِخَوْلَطِ الْأَنْزِ وَالْأَقْلَوَ
هُىَ مَعْنَى الدُّعَاءِ إِذَا طَلَبَ الرَّحْمَةَ وَإِذَا اسْتَدَلَ إِلَى اللَّهِ يَجِدُهُ عَنْ
مَعْنَى الْطَّلَبِ وَيَرَادُ بِهِ الرَّحْمَةَ بِجَازَا مِنْ أَرْسَلَهُ مَصْبِحَ
بِاسْمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَعَظِّيْمًا وَاجْلَالًا وَتَبَيْيَانًا عَلَى إِنْفَاقِهِ
ذَكْرُ مِنَ الْوَصْفِ بِمَرْتَبَةِ لَا يَقْبَدُهُ الْدَّهْنُ مِنْهُ الْأَدَلَيْهُ
وَلِخَتَارٍ مِنْ بَيْنِ الصَّفَاتِ هَذِهِ لَكُونُهَا مَسْتَنْدَرَةً لِسَائِقِهِ
الْحَالِيَّةُ فِيهِ مِنَ التَّصْبِحِ بِكَوْنِهِ مَرْسَلًا فَإِنَّ الرَّوْسَالَدَ لِفَنَطَ
الْنَّبَقَةَ فَإِنَّ الرَّوْسَلَهُوَ النَّبِيُّ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِ دِينُهُ وَكَذَّا
هُدَى أَمَا مَفْعُولُهُ لِلْقُلُّ أَرْسَلَ وَحْيَ يَرَادُ بِهِ مَهْرِيَّهُ
اللَّهُ حَتَّى يَكُونَ فَعَلَهُ لِفَاعِلٌ فَعَلَهُ الْمَعْلَمَهُ وَاحْلَ عَزَالَنَّ
بِلَ عَزَ المَغْفُورُ وَحْيَ فَالْمَصْدُرُ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفَاعِلِ وَيَقَالُ اطْلَقَ
عَلَى ذَنِي الْحَالِ مِنْ بَالْغَةِ خَوْنَيْدِ عَدْلٍ هُوَ بِالْأَهْدَاءِ مَصْدُرٌ
مِنْتَيْلِفَعُوَيْ إِذَا يَهْنَدِيَ بِهِ وَلِجَمِيْلِ صَفَةِ لِفَنَطِهِ هُدَى
أَوْ يَكُونُهَا حَالِيْنِ الْمُتَرَادِ فِيهِنِ اوْمَدِرَاهِلِيْنِ وَيَحْمِلُ الْأَ
إِيْضَا وَقَسْهُ زَافَلَهُ لَوْلَأَ مَعَ الْجَلَهِ الْأَنْلَيْلَهُ . بِهِ مَتَعْلَقٌ
بِالْأَقْدَاءِ لَا يَلِيقُ فَإِنَّ افْتَرَانَا بِهِ عَالَمَيْلِقَ بِنَالْأَبْدَهِ فَإِنَّ

وَيَعْدُ مِنْهَا غَايَةً تَهْذِيبُ الْكَلَامِ فِي بَحْرِيِّ الْمَنْطَقَيْنِ وَالْكَلَالِ مِنْ

وتقريب المذاق من تقرير عقاید الإسلام يجعله يتضمن كل ملوك الأرض
لدى الافهام

والكلام هو العلم الباحث عن احوال الماء والمعار على نسخ
فأذن الأسلأ وتقرب المرام بالجز عطف على التهذيب
أى هذا أغایة تعويب القصوى الطبائع والأفهام الجل
على طريق المبالغة او تقدير هذا مقرب غاية التقرب
من فقرى عقائد الإسلام بيان الحرام والأضافة في عقائد
الإسلام ببيانه أن كان الإسلام عبارة عن نفس الاعتقاد
وان كان عبارة عن مجموع الأقرار باللسان والتقييم بالجهاز
والعمل بالذركان او كان عبارة عن مجرد الأقرار باللسان
الأضافة لامية جعلته يتصرّة أى مبصراً ويجتاز
التجز في الأئناد وكتافوا تذكرة قوله تعالى الأفهام
بالكسر أى فهم العبريات او فهمه للغير والأول للشئ والثان
لعلم من ذوى الأفهام بفتح الهمزة جمع فهم والطرف
اما في موضع الحال عن فاعل يتذكر او متعلق يتذكر
او متعلق يتذكر بضمها معنى الأخذ والتعلم اى تذكر
أخذ او متعلقا من ذوى الأفهام هذا ايضا يحمل الف
سيما السبب معنى البطل يقال هاسستان اى مثلاً واصل
سيما الاسم احذفت لارفع الفاظ لكنه صار فاراً زاده اوصي

أى متحقق. وبعد هو صر العالية ولها حالات ثلاثة فاما ان
يذكر صورها المضاف اليه او لا و على الثاني اما ان يكون
سياسياً مسيحياً او منوياً فهى على الأولين صريحة وعلى الثالث
مفسدة على الفهم فهذا هذالحال اما على توقعهم اما او على تفهيم
في نفع الكلام وهذا الشارة الى المرتب الحاضر في الذهن
من المعنى المخصوصة المعبرة عنها بالالفاظ المخصوصة او تلك
الالفاظ الدال على المعنى المخصوصة سواء كان وضع الديوان
قبل التصنيف او بعده اذا لا وجود للالفاظ الموقعة ولا المعانة
في الحاج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام
الكلام اللفظي وان كانت الى المعنى فالمراد به الكلام النفي
الذى يدل عليه الكلام اللفظي غاية تهذيب الكلام بعمله
على هذا اما على المبالغة خوز يدعى عمل او بناء على ان التقدير
هذا الكلام مهذب غاية التهذيب وحذف الخبر واقيم
المعنى على طلاق مقاومة واعرب باعرابه على طرقه مجاناً لحذف
في تحريف المنطق والكلام لم يقبل في بيانها لما في لفظ التحرير
من الاشارة الى انه هذا البيان خال عن المحسو والزوابع
والمنطقية قانونية تغتصم مراعاته الذهن عن النطاق فذلك

وذكره من اراد ان يتذكر من اول الاقنام سينا الولد الاعزى
الله في الحرس بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحيه والسلام
فقام ومن النا يدع عصام وعلى الله التوكيل وبما لا يعتاص

يصلب العصى او نفس
السائل حسما او نفس
القد المتعدي

معاني خمسة اما الملك او العلم جميع المسائل او بالقدر المعنية
فيحصل من ملاحظة للنسمة مع السبعة خمسة وثلاثة
احدث الاقنام في بعضها البيان دفع وفي بعضها التفصيل
والخصوص لحسب ما وجده العقل السليم مناسبها
اى هذه مقدمة تبيان فيها امور ثلاثة رسم المنطق والمعانى
الىه و موضوعه وهو ما خود صرفقة الجيش والمراد بها
هذا كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات
طائفة من الكلام قدمت امام المفقيه لارتباط المفقيه
بها ويعن فعرا فيه وان كان عبارة عن المعانى فالمى دمن
طائفة من المعانى يوجب الاطلاع عليها بالفصيحة والشروع
وتحمل الاحتمالات الاخرى في الكتاب تستدعي جوازها
في المقدمة التي هي جزءه لكن لم يزيد واعلى الالفاظ
والمعانى في هذا الكتاب العلم هو الصورة الحاصله عند
والمعلم يتعرض لتعريفه اما الکافيه المقصود بوج مانى
مقام التفصيم واما الائن التعريف العلم مشهور مستفيض
اما الائن العلم بديهي القسو على ما قبل اركان
اذ كان اى اعتقاد بال نسبة للخبره الشهوية كاذبه

او موصوفه هذا اصله ثم استعمل بعده خصوصا وفي
ما بعده ثلاثة اوجه لغو الشفيق للحرير الاراق قام
اى ما يفهم به امره التأييد اى التقويم من الآيدى
بعد الفتوه عصام اى ما يجحظ به امره من الدليل
وعن الله قدم الظرف ههنا القصد الظرف للحصر
وفي قوله برواية الشيخ يحيى التوكيل هو القسك بالحق
والانقطاع عن للخلق الاعتصام التثبت والتسكع
القسم الاول لما علم صفتني في قوله في خبر المنطق والعلم
ان كتاب على مسمين لم يكتبه الى التصريح بهذا فصيح تعرفي
القسم بل لم يهدى لكتاب معهود اصنفنا وهذا يدخل في المقدمة
فانه لم يعلم وجودها سابقا فلم يكن معهودة فلهذا توكلا
وقال مقدمة في المنطق فان قيل ليس القسم الاول
الامسايل المنطقية فيما توجيه الظرفية قلت بجوز ان يراد
القسم الاول الالفاظ والعبارات فيكون المعنى ان هذه الفاظ
في بيان هذه المعانى وتحتمل وجوه آخر والتفصيم القسم
عبارة عن احد معانى سبعة الالفاظ والمعانى والتوشر
او المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطوق عما عن احد

باب زيارة والسلبية كاعتقاد انه ليس بقدام ختار
مذهب الحكم حيث جعل القديق نفس الأذى والحكم
دون المجموع المركب منه ومن نقض الطرفين كما ذكره امام
الرازي واختار مذهب القدام حيث جعل متعلق الادعى
والحكم الذي هو جزء اخر للقضية او النسبة للجنيه الشفاعة
والسلبية لا وقوع النسبة الشفاعة التقديمة او الواقعة
وسيشير هنا على المثبت اجزاء القضية في مباحث قضائيا
والاقضى سواء كان ادراكا الامن واحدا او موسى
متعددة بذوق النسبة كقضى زيد وعمرو وامع نسبة
غير مأمة لا يصح السكوت عليها لقضى علام زيد او تامة
الانتساب لكتبه اضرب او خبرية مدركة بادراك غير عان
كما في نقض التحيل والشك والهم في قسم الاقضى
بعنى القسمة على ما في الاساس اي تقسيم التصريح والقتد
كلام من الوضى الضرورة اي المقصود بالاظهار والالكتاب
بالنظر في اخذ القوى قسمها من الضرورة فيصيغ ويترا
وقدما من الالكتاب فيصيغ كرتبا ولذلك الحال في القوى
فالذى ذكر في هذه العبارة صريحا هو ان قسم الضرورة

والاكتساب ويعلم انقسام كل من التصريح والقتد الى
الضروري والمكتسب ضنا وكراية وهو بلغ واحسن من
التصريح بالضرورة اشارة الى ان هذه القسمة بديهية
لا يحتاج بختم الاستدلال كما ارتكبه قوم وذلک لأن
اذا وجدنا الى وجدان وجدنا من التصور ما هو حا
لنا بلا فطرة كتصوّر الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل
بالنظر والذكر كتصوّر الحقيقة ملك ولجن وكذا من التصريح
ما يحصل بلا فطرة كالتصديق بان النهر مشعرة والشجرة
ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بان العالم حادث والفنا
موجود وهو ملاحظة للمعقول اي النظر بوجه النفس
خواص المعلوم لخضيل امر غير معلوم وفي العدوى عن لفظ
المعلوم الى المعقول فواید ومنها التحيز عن استعمال اللفظ المفتر
في التعريف ومنها التقى على ان الفكر انا يجري في المعرفة
اي الامر الكلية لحاصله دون الامر الجلية فالجلية
لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ومهما عاية المطبع قانون
القانون لفظيونا او سريانه موضوع في الاصل سطر
الكتابية وفي الاصل طلاح قضية كلية يتعرف منها

اللآخر للأنسان من حيث أنه انسان واما بواسطة
امر مساو لذلك الشئ كضنك الذي يعرض حقيقة المفهوم
ثم ينسب عروضا الى الأنسان بالعرض والمجاز فا فهم
المعلوم التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعرفة الحقيقة
اما المعرف فهو عن المعلوم التصوري ولكن لا مطلقا بل حيث
انه الى يوصل الى مجهول التصوري كالمجهول المناطق المطلقة
الى تصور الأنسان واما المعلوم التصوري الذي لا يوصل
الى مجهولا فلابيسى معرفة والمنطق لا يبحث عنه كلاما
البرئية المعلومة خوزير وعمر واما الجهة فعبارة عن
المعلوم التصريقي لكن لا مطلقا ايضا بل مرجح حيث انه
يوصل الى المطلوب التصريقي كقولنا العام حادث واما
ما لا يوصل كقولنا النار حار مثل افلبيس حجة والمنطق
بل المنطق يبحث عن المعرفة والجهة من حيث انهما كيف
يفتحان بياتا حتى يوصل الى الجهة معرفة لا انه يعرف
ويبيت مجهول التصوري حجة لا تها بصبر سبب الغلبة
على الخصم والجهة في اللغة ونذكر اصن قبيل تسبيبة السبب
باسم المسبيب دلالة الفناد قد علمنا ان فنون المنطق

احكام جرئيات موضوعها كقول **الخاتمة** كل فاعل مرفوع فاته
حكم كل نعرف منه احوال جرئيات الفاعل فيه للخطأ
بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدود العالم ثم فكر يرى مكر ثم ينتهي
آخر ينتهي التفاوضها كنظام العالم فاحدا الفكريين خطأ
في لا حالة والا لزم اجتماع التفاس فلا بد من قاعدة
كلية لوم ونعيت لم يقع الخطأ في الفكر وهو المنطق فقد ثبت
احتياج الناس الى المنطق في القصمة عن الخطأ في الغر
بذلك مقدمات الاولى العلم افتراضها واما ماصدرت في الثانية
ان كلام منها اما يحصل بالنظر او بلا نظر الثالثة ان النظر
قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات الثالثة يفيد احتياج النا
في التقرير عن الخطأ في الفكر الى قانون وذلک هو المنطق
وعلم من هذالتعريف المنطق ايضا بانه قانون يعصم صراحتها
الذهب عن الخطأ في الفكر فنها علم امران من امور الثالثة
التي وصنفت المقدمة ببيانها بقى الكلام في امر الثالث وهو
تحقيق اان موضوع المنطق ماذا افشار الامر بقوله وموضوع
وموضوعه وموضوع العلم ما يبحث عن عوارض المذهب
والعرض الراقي ما يعرض الشئ او لا وبالذات كل التحقيق

بالذات اثناه في المعرفة والجنة وها من قبل المعانى
الالفاظ الآتية كاتئنار ذكر للعد والغاية والموضع
في صدر الكتاب المنطق ليغير بصيرته في الشیع كذلك تعارف
ما بحث الألفاظ بعد المقدمة لتعين على الأفادة والتلاوة
وذلك بان يبين معانى الألفاظ المصطلحة المستعملة
في صادرات اهل هذا العلم من المفرد والمركب والكلتى
والجنسى والمتواتر والمشكك وغيرها فالبحث عن الألفاظ
من حيث الأقاوقة والاستفادة هما واما يكونان بالذات
فلهذا بذكر الدلالة وهي كون الشیع حيث يلزم
من العلم به العلم بشئ آخر والأول هو الدال والثانى
هو المدلوك والذى ان كان لظافا فالدلالة لفظية والتغير
لفظية وكل مهما ان كان بسبب وضع الواضع وتعينه
المقابلا، المعلى ووضعته كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة
القول الرابع على مدلولتها وان كان بسبب اقتضاؤه الطبع
وحدوده الراتى عند عرض المدلول فطبعته كدلالة
اح على استعمال وجمع الصدر ودلالة صرعة النبض
على الحس وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع فالدلالة

عليه دلالة لفظ زيد للوضع من وراء الجدار على وجود
اللألفاظ وكذا دخان على النار فاقسام الدلالة ستة
فالمقصود هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار
الافادة والاستفادة وهي تنقسم الى مطابقة وتنضمن
والالتزام فان الدلالة لفظ بسبب الوضع الواضع اما على تمام
ال الموضوع لها وجزئا او على امر فهو خارج عن الدلالة
ولابد اى في الالتزام من المزوم اى كون الامر الخارج
حيث يسحل نصوص الموضوع له بدوره سوا كان هذالزوم
الذهنى عقلا كالبصرين بالشبة الى الأسمى او عرقا كالجود
بالشبة الى الحاتم يليزمه ما المطابقة ولو تقديرها لاشد
ان الدلالة الوضعية على حرج المسمى سواء كانت الدلالة
على المسمى محققة بان يطلق لفظ ويراد به المسمى ويفهم
واللازم بالطبع او مقدمة كما اذا شعر اللفظ في المخالق
فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا
انها واقعه تقديرها يعني ان هذا اللفظ معنى لوقفه من
اللفظ لكن دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله
ولو تقديرها ولا عسى اذ يحيى ان يكون لفظ معنى بسيط

لأجزاء فيتحقق ها الـ المطابقة بـ دون التضمن والـ الـ المـ
ـ ولو كان لهـ صـنـوـبـيـطـ لـ لـازـمـ تـحـقـقـ الـ الـ لـ الـ لـ الـ لـ
ـ فـ الـ اـسـتـلـاـمـ عـنـوـرـاـقـ فـ شـبـيـهـ مـنـ الـ طـفـلـينـ وـ الـ مـوـضـعـ
ـ اـيـ الـ لـفـظـ الـ مـوـضـعـ اـنـ اـرـيدـ دـلـالـ جـزـءـ كـمـ عـلـهـ فـ الـ مـرـكـبـ
ـ وـ الـ اـهـمـ الـ مـفـرـدـ فـ الـ مـرـكـبـ اـمـاـ يـتـحـقـقـ بـ تـحـقـقـ اـمـوـادـ بـ الـ اـقـ
ـ اـنـ يـكـوـنـ لـلـفـظـ جـزـءـ وـ الـ ثـانـيـ اـنـ يـكـوـنـ لـعـنـاهـ جـزـءـ وـ الـ ثـالـثـ
ـ اـنـ يـدـلـ جـزـءـ لـفـظـ عـلـىـ جـزـءـ مـعـنـاهـ الرـأـيـ اـنـ يـكـوـنـ هـذـهـ الـ
ـ مـرـادـةـ فـ بـ اـنـقـاـعـ كـلـ مـنـ الـقـيـوـدـ الرـأـيـ يـتـحـقـقـ الـ مـفـرـدـ فـ الـ مـرـكـبـ
ـ قـسـمـ وـ اـنـ وـ الـ قـدـ اـسـاـمـ اـرـبـعـةـ الـ اـوـلـ مـاـ الـ جـزـءـ وـ الـ خـطـ
ـ الـ ثـانـيـ مـاـ الـ اـجـرـ لـعـنـاهـ مـثـلـ اللـهـ الـ ثـالـثـ مـاـ الـ دـلـالـ لـجـزـءـ
ـ لـفـظـ عـلـىـ جـزـءـ مـعـنـاهـ كـرـيـدـ وـ عـبـادـ اللـهـ عـلـىـ الـ رـأـيـ مـاـ يـدـلـ جـزـءـ
ـ لـفـظـ عـلـىـ جـزـءـ مـعـنـاهـ لـكـنـ الـ دـلـالـ غـيـرـ مـقـصـودـ كـمـ عـيـوـزـ الـ نـاطـنـ
ـ عـلـىـ الـ تـخـصـ الـ اـشـنـانـ اـمـ اـتـامـ اـيـ يـصـحـ السـكـوتـ عـلـىـ تـرـيـدـ
ـ خـبـرـانـ اـحـمـلـ الـ صـدـقـ وـ الـ كـذـبـ اـيـ يـكـوـنـ مـنـ شـانـهـ
ـ اـنـ يـتـصـفـ بـ اـنـ يـقـالـ اـنـ صـادـقـ اوـ كـاذـبـ اوـ اـشـائـيـةـ
ـ اـنـ لـمـ يـحـتـلـهـمـاـ وـ اـمـاـ نـاقـصـ اـنـ لـمـ يـصـحـ السـكـوتـ عـلـيـهـ
ـ تـقـيـيـرـيـ اـنـ كـانـ الـ جـزـءـ الـ ثـانـيـ قـيـدـ الـ اـقـ وـ الـ جـزـءـ

اـنـ اـخـلـ الـ عـصـمـ
ـ وـ الـ دـرـدـ

ـ وـ رـجـلـ قـاـضـلـ وـ قـاـمـ فـيـ الـ زـارـ اوـ غـيـرـ وـ لـانـ لـمـ يـكـوـنـ الـ حـافـ
ـ قـيـدـ الـ اـوـلـ خـيـرـ فـيـ الـ زـارـ خـمـسـةـ عـشـرـ وـ الـ اـهـمـ رـايـ وـ انـ
ـ لـمـ يـقـصـدـ بـعـدـ مـنـهـ الـ دـلـالـ عـلـىـ جـزـءـ الـ مـعـنـيـ وـ انـ اـسـتـقـلـ
ـ فـيـ الـ دـلـالـ عـلـىـ مـعـنـاهـ بـاـنـ لـاـ يـتـحـاجـ فـيـهـاـ اـلـ مـضـيـتـهـ
ـ وـ بـيـعـيـةـ بـاـنـ يـكـوـنـ بـحـيـثـ كـلـاـ تـحـقـقـتـ هـيـةـ الـ تـرـكـيـةـ
ـ فـيـ مـاـدـةـ مـوـضـعـةـ مـتـصـرـفـ فـيـهـاـ فـرـمـ وـ اـحـدـ مـنـ الـ اـرـفـنـتـهـ
ـ الـ ثـلـاثـةـ مـتـلـاـهـيـةـ نـصـ وـ هـيـ مـنـ ثـلـاثـةـ اـحـرـفـ مـفـتـحـةـ
ـ مـتـوـالـيـةـ كـلـاـ تـحـقـقـ فـنـ الـ زـمـانـ الـ مـاـضـيـ لـكـنـ يـشـطـ اـنـ يـكـوـنـ
ـ تـحـقـقـ فـيـ صـنـ مـاـدـةـ مـوـضـعـةـ مـتـصـرـفـ فـيـهـاـ فـلـاـ يـبـرـدـ
ـ الـ تـقـنـصـ بـخـوـجـقـ وـ بـخـرـ كـلـاـ فـيـ عـرـقـ الـ مـنـطـقـيـنـ وـ فـعـفـ
ـ الـ تـحـاـفـلـ وـ الـ اـلـاـيـ وـ انـ لـمـ يـسـتـقـلـ فـيـ الـ دـلـالـ فـاـدـاـيـ فـيـ
ـ الـ مـنـطـقـيـنـ وـ حـرـفـ عـنـدـ الـ تـحـاـفـهـ وـ اـيـضاـ مـفـعـولـ لـفـعـلـ
ـ مـحـذـفـ اـيـ اـضـ اـيـضاـ اـيـ رـجـعـ رـجـوـعـاـ وـ فـيـهـ اـشـارـةـ
ـ لـىـ اـنـ هـذـهـ الـ قـسـمـ اـيـضاـ مـطـلـقـ الـ مـفـرـدـ لـ الـ اـسـمـ وـ فـيـجـثـ
ـ فـاـنـهـ يـقـضـيـ اـنـ يـكـوـنـ الـ فـعـلـ وـ الـ حـرـفـ اـذـاـ كـانـ الـ مـحـدـدـ الـ غـنـمـ
ـ دـاـخـلـيـنـ فـيـ الـ عـلـمـ وـ الـ مـعـاـطـيـنـ وـ الـ مـشـكـلـ مـعـ اـنـمـ لـاـ يـسـمـيـنـهـاـ
ـ هـذـهـ الـ اـسـمـ اـبـلـ قـدـحـقـتـ فـيـ مـوـضـعـهـ اـرـفـعـنـهـ مـاـ الـ

بالكلية والجزئية تأمل فيه ان لغزاي وعذ معناه
لتعصده اي جزئيه وضعها يحسب الوضع دون استعمال
فاما يكون مدلوله كليا في الأصل ومشخصا في الاستعمال
كما ماء الاشارة على راي المص لا يسمى على ما وهمها كلام
وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما موضع المعرفة
او المستعمل فيه اللفظ سواء وضع اللفظ تحقيقا او ناوله
الاول لا يقع عذ للحقيقة والمحازن من اقسام المتكلر
المعنى وعلى الثاني يدخل الاسماء الاشارة على مذهب المصنف
في المتكلر المعنى وينجز المخدر المعنى فلا حاجة في اخراجها
إلى المقييد بقوله وضعا سترت اي يكون صدق
هذا المعنى الكلى على تلك الأفواه السوية ان تقاويمت بان
يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراد مقدما على صدقه
على بعض اولى والسب بين صدقه على بعض آخر وغضبه
ان تقاويمت باولى او اولوية مثلا فان التشريح لا يجوز
بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف
وان كثرا اي اللفظان كثرا معناه المستعمل هؤلما ان يكون
موضع الحال واحد ولا من تلك المعانى ابتداء بوضع علامة

10
اولا يكون كذلك والاول يحيى مشتركا كالمعانى للباصرة
والذهب والركنة وعلى الثاني فلا صفات فلا حالت يكون اللفظ من نوع
لو احد من تلك المعانى اذا المفهوم من اللفظ الموضع
ثمان استعمل في معنى آخر فان الشهادة في الثاني وترك استعماله
في المعنى الاول بحيث يتبارى منه الثاني اذا اطلق مجرد امن
من القراءين فهذا يسمى منقولا وان لم ينتهي في النهاية برج
في الاول بل استعمل تارة في الاول واحرى في الثاني
استعمل في الاول اي المعنى الموضع لم يسمى اللفظ تحقيقه
وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضع لم يسمى اللفظ تحقيقه
مجازا اعلم ان المنقول لا يبره ناقلا من المعنى الاول منقول منه
إلى المعنى الثاني المنقول فيه فهذا الناقل اما اهل الشرف
او اهل العرف العام او اهل العرف واصطلاح خاص كالحقو
مثله في الاول يسمى منقولا شرعا وعلي الثاني عفيا وعلي الثالث
اصطلاحا واما الى هذا اشار بقوله بحسب الى الناقل
المفهوم اي ما يحصل عند العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ
باعتباراته فهم من يسمى معهوما وباعتباراته قد من
يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدللا

فِرْجِ التَّساوِيِّ إِلَى مُوجِبَيْنِ كَلِيَّتَيْنِ خَوْ كُلِّ اَشَارَ نَاطِقٌ
وَكُلِّ نَاطِقٍ اَشَارَ مُرْجِعَ التَّابِعِ إِلَى سَالِبَتَيْنِ كَلِيَّتَيْنِ مُثُلِّ
لَا شَيْءٌ مِنْ اَشَارَ تَجْرِي وَلَا شَيْءٌ مِنْ لَجْرِي اَشَارَ مُرْجِعَ الْعِوْمَ
وَالْخُصُوصِ مُطَلِّفًا إِلَى مُوجِبَةِ كَلِيَّةِ مُوضِعِهَا الْخُصُوصِ وَمُحْكَمًا
الْأَعْمَمَ وَسَالِبَةِ جَرِيَّتِهِ مُوضِعِهَا الْأَعْمَمَ وَمُحْكَمًا الْأَعْمَمَ
خَوْ كُلِّ اَشَارَ حَيْوَانَ وَبَعْضَ الْحَيْوَانِ لَيْسَ بِاَشَارَ وَمُرْجِعَ الْعِوْمَ
مِنْ وَجْهِهِ إِلَى مُوجِبَةِ جَرِيَّتِهِ وَسَالِبَتَيْنِ جَرِيَّتَيْنِ خَوْ بَعْضَ
الْحَيْوَانِ اَبْيَضَ وَبَعْضَ الْحَيْوَانِ لَيْسَ بِاَبْيَضَ وَبَعْضَ الْاِبْيَضِ
لَيْسَ بِحَيْوَانَ نَقِيَّصَهَا كَذَلِكَ بِعْنَى نَقِيَّصِ الْمُتَسَاوِيِّينَ
اِيْضًا مُتَسَاوِيَانِ اَيْ كُلِّ مَا صَدَقَ اَحَدُ النَّقِيَّصَيْنِ صَدَقَ
عَلَيْهِ النَّقِيَّصِيِّ الْأَخْرَى ذَلِكَ الْوَصْدَقَ اَحَدُهَا بِدُونِ الْأَخْرَى
لَصَدَقَ مَعَ عَيْنِ الْأَخْرَى ضَرُورَةَ اسْتِحْكَامَ ارْتِقَاعِ النَّقِيَّصَيْنِ
فَيُصَدِّقُ عَيْنُ الْأَخْرَى بِدُونِ عَيْنِ الْأَدْلَلِ لِامْتِنَاعِ اِجْتِمَاعِ
النَّقِيَّصَيْنِ وَهَذَا تَرْفَعُ التَّساوِيُّ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ مُثُلِّ الْوَصْدَقَ
لِلْأَشَارَتِ عَلَى شَيْءٍ وَلَمْ يُصَدِّقْ عَلَيْهِ الْلَّهَنَاطِقُ لَصَدَقَ
عَلَيْهِ النَّاطِقُ هُنَّا بِدُونِ اَشَارَ هُنَّا نَقِيَّصُنَا هُمَا
بِالْعَكْسِ اَيْ نَقِيَّصُ الْأَعْمَمَ وَالْأَخْصُ مُطَلِّفًا اَعْمَمَ وَاحْصَصَ مُطَلِّفًا

فِرْض صَدْقَةِ الْفَرْضِ هُنَا بِعْنَى بِجُوَزِ الْمُقْرَنِ لَا الْمُقْرَنِ فَإِنَّهُ
لَا يُسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ صَدْقَةِ الْجُرْحِ عَلَى كَثِيرِهِنَّ امْتَنَعَتْ أَفْرَادُهُ
كَسْتُرِيكِ الْبَارِيِّ اَوْ اَمْكَنَتْ اَىٰ لَمْ يَكُنْ يَتَسَعَ اَفْرَادُهُ فَيُشَتَّتِلُ
الْوَاجِبُ وَالْمُكْنَى لِلخَاصِ كُلِّيَّهُمَا وَلَمْ يَوْجِدْ كَالْعَنْقَةِ
مَعَ اُمُكَانِ الْعَيْرِ كَالشَّمْسِ امْتَنَاعَهُ كَفَرْهُوْمُ الْوَاجِبِ
الْوُجُودُ مَعَ التَّنَاهِي كَالْكَوَافِبِ السَّبْعَةِ السَّيِّئَاتِ
أَوْ عَدْهُ مَعْلُومَاتُ الْبَارِيِّ عَنْ اسْمِهِ وَكَالْتَفَسِّرِ الْمَاطِقَةِ
عَلَى صَدْهُ الْحَكَاءِ فَتَبَيَّنَ كُلُّ كُلِّيَّتَيْنِ لَابْدَهُ مَنْ اَنْ
يَتَحَقَّقُ بِيَمِنَهَا اَحَدُهُنَّ سِبْتُ الْاَرْبِعِ التَّبَانَى الْكَلِّيِّ وَالْمَسَاءِ
وَالْعَوْمِ الْمَطْلُقِ وَالْعَوْمِ مِنْ وِجْهِهِ وَذَلِكُ لَا هُنْ اَمَا اَنْ
لَا يُصْدِقَ شَيْئُ مِنْهُمَا عَلَى شَيْئٍ مِنْ الْأَفْرَادِ الْأَوْقَدِقِ فَعَلَى الْأَوْ
فَهُمَا مَتَبَاهِيَنَ كَالْأَنْسَانِ وَالْجَرْحِ وَعَلَى التَّنَاهِي فَإِنَّهُمَا اَنْ
لَا يَكُونُ هُنَّا صَدْقَةَ كُلِّيِّ مِنْ جَانِبِ اَصْلِهِ اَوْ يَكُونُ فِي
الْأَوْقَلِ فَهُمَا اَعْمَّ وَاحْصَى مِنْ وِجْهِهِ كَالْحَيْوَانِ وَالْاَيْضِ
وَعَلَى التَّنَاهِي فَإِنَّمَا اَنْ يَكُونَ صَدْقَةَ كُلِّيِّ مِنْ الْجَانِيَيْنِ اَوْ مِنْ
جَانِبِ وَاحِدٍ فَعَلَى الْأَوْقَلِ فَهُمَا مُتَسَاوِيَيْنِ كَالْأَنْسَانِ
وَالْمَاطِقِ وَعَلَى الْمَأْهَمَا اَعْمَّ وَاحْصَى مَطْلُقَ كُلِّيَّوْنِ وَالْأَنْسَانِ

لأنه يعكس العينين فنقىض الأعمّ أخْصَنْ ونقىض الأَخْصَنْ
أعمّ بمعنى كلّا صدق عليه نقىض الأعمّ صدق نقىض الأَخْصَنْ
وليس كلّا صدق عليه نقىض الأَخْصَنْ صدق نقىض الأعمّ
اما الاول فلأنه لو صدق نقىض الأعمّ على شئٍ بدون
نقىض الأَخْصَنْ لصدق مع عين الأَخْصَنْ فليس صدق
عين الأَخْصَنْ بدون الأعمّ هف مثله لو صدق الأَخْصَنْ
على شئٍ بدون عين الأَخْصَنْ لصدق عليه الأَخْصَنْ ويكتفى
هناك صدق لليوان لاستحالة اجتماع النقىضين فنقد
الإنسان بدون الليوان وأما الثاني فلأنه بعد ما ثبت
أن كلّ نقىض الأعمّ نقىض الأَخْصَنْ لو كان كلّ نقىض الأَخْصَنْ
نقىض الأعمّ لكان النقىضان متساوين فيكون نقىضانها
وهما العينان متساويان لما مرّ وقد كان العينان أعمّا
مطلاًهاهف والآفون وجهه اى وان لم يتصادقا كلياً
من لجانبي او من جانب واحد تبادل جزئي هو صدق
كلّ التبادل الجزئي من الكلّيتين بدون الآخر في الجملة فان
صدق معاً ايضاً كان بينهما عموم من وجده وان لم يتصد
معاً اصلاً كان بينهما الكلّ ايضاً ثم ان الأئمّين الذين

14
يُذْهَبُونَ مِنْ وَجْهِهِ وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَ نَقْيَضَاهُمَا عَوْمَ مِنْ حَقِّ
كَالْحَيْوَانِ وَالْأَبْيَضِ فَإِنْ بَيْنَ نَقْيَضَاهُمَا وَهُمَا الْحَيْوَانُ
وَالْأَبْيَضِ أَيْضًا عَوْمَ مِنْ وَجْهِهِ وَقَدْ يَكُونُ بَيْنَ نَقْيَضَاهُمَا
تَبَادِلُ كُلِّيَّ كَالْحَيْوَانِ وَالْأَنْسَانِ فَإِنَّهُ بَيْنَهُمَا عَوْمَ مِنْ حَقِّ
مِبَيْنَ نَقْيَضَاهُمَا وَهُوَ الْحَيْوَانُ وَالْأَنْسَانُ تَبَادِلُ كُلِّيَّ فَلَهُذَا
قَالُوا إِنَّهُ بَيْنَ نَقْيَضَاهُمَا وَالْأَخْصَنِ تَبَادِلُ جَزْئِيَّ لَا عَوْمَ
مِنْ وَجْهِهِ فَقَطْ وَلَا التَّبَادِلُ كُلِّيَّ فَقَطْ كَالْمُتَبَادِلَيْنِ أَيْ كَمَا
أَنَّهُ بَيْنَ نَقْيَضَاهُمَا وَالْأَخْصَنِ مِنْ وَجْهِهِ مُبَانِيَةً جَزْئِيَّةً
كَذَلِكَ بَيْنَ نَقْيَضَاهُمَا تَبَادِلُ جَزْئِيَّ فَإِنَّهُ مَا صَدَ
كُلِّيَّ مِنَ الْعَيْنَيْنِ مَعَ نَقْيَضَاهُمَا صَدَ كُلِّ مِنَ النَّقْيَضَيْنِ
بَدْوَنَ الْأَخْرَى فَالْجَلَةُ هُوَ التَّبَادِلُ جَزْئِيَّ ثُمَّ أَنَّهُ قَدْ يَتَحَقَّقُ
فِي ضَمِّنِ التَّبَادِلِ كُلِّيَّ كَالْمُوْجُودِ وَالْمُعْدُومِ فَإِنَّ نَقْيَضَاهُمَا
وَهُوَ الْمُوْجُودُ وَلَا الْمُعْدُومُ أَيْضًا تَبَادِلُ كُلِّيَّ وَقَدْ يَتَحَقَّقُ
فِي ضَمِّنِ الْعَوْمِ مِنْ وَجْهِهِ كَالْأَنْسَانُ وَالْجَرْحُ فَإِنَّ نَقْيَضَاهُمَا
أَعْنَى الْأَنْسَانَ وَالْأَجْرَعَوْمَ مِنْ وَجْهِهِ فَلَهُذَا قَالُوا إِنَّهُ
بَيْنَ نَقْيَضَاهُمَا سَالِبَةً جَزْئِيَّةً حَتَّى يَصْبَحَ فِي كُلِّيَّ هَذَا وَعَوْمَ
أَنَّ الْمُصَارِخَ ذَكَرَتِ الْنَّقْيَضَيْنِ الْمُتَبَادِلَيْنِ لَوْجَهِيْنِ الْأَوَّلِ

من وَجْهِهِ

فَصَدَ كُلِّ مِنَ النَّقْيَضَيْنِ

تَبَادِلُ

ههنا اعم من الاختصار المعلوم آنفاً و منه يعلم ان الجرئي
يهدى المعنى اعم من الجرئي للحقيقة فيعلم بيان النسبة التزاماً
و هذامن فوایر بعض مشايخنا طاب الله ثراه
والكلية الى الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامم
في الذهن او في الخارج مخصوصة و خمسة انواع و لاما الكليات
الفرضية التي لا مصدق لها خارجاً ولا ذهناً فلما
بالمبحث عنها عرض يعتد به ثم اذا سب الى افراده
المقدمة في نفس الامم فلما ان يكون عين حقيقة تلك
الافراد و هو ان النوع او جزء حقيقتها فان كان تمام المثلث
بين شيئاً منها وبين بعض الآخر فهو الجنس والافراد الفصل
ويقال لهذا الثالثة ذاتيات او خارجاً عنها و يقال العرض
فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة ولا يختص فالاول
هو الخاصية والثانية العرض العام فهذا دليل الخصار الكليات
في المقدمة فوكل المقول اى المدح وجواب ما هو معاً
تمام الحقيقة فان اقتصر في السؤال عن ذكر امر حدد كما يلي
عن تمام الماهية المختصة به فنفع النوع في المقدمة ان كان
المذكور امراً شحيحاً او احد التأثير ان كان المذكور حقيقة

فتشد الاختصار بعميالا سببه على تقييد الأعمّ والأخص من حق
والثاني ان يقتصر التباين لغيرين من حيث انه مجرّد عن
خصوص فردية موقوف على تقييد فردية غيره الذين هم
العموم من وجده والتباين الباقي وقلة ذكر فردية
كليهما لا يتأتى ذكره وقد يقال الجرئي للمعنى ان لفظ الجرئي
كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع ان يجوب صفة على غيره
كذلك ليطلق على الاخص من شىء فعلى الاول تقييد تعبيره
وعلى الثاني بالاضافى والجرئي بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول
اذ كل جرئي حقيقة فهو مندرج تحت مفهوم عام واقله
المفهوم والشيء والأمر ولا عكس اذ للجرئي الاضافى فقد
يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى الحيوان وكذلك المتحمل
وهو اعم على جواب سوال مفهوم كان قابلاً لغيره
الاخص على ما اعلم سابقاً هو الحال الذي يصدق عليه كلياً آخر
صدق كلياً ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجرئي
الاضافى لا يلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقة
فتدقيق الجرئي الاضافى بالاخص لم يهد المعني تدقيق
بالاخص فاجاب بقوله فهو الاعم اى الاخص لم يذكر

وأن جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية
المشتركة بين تلك الامور ثم تلك الامور كانت متفقة
الحقيقة كان السؤال عنه تمام للحقيقة المتفقة المختصة
في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الحوادث فان كانت مختلفة
الحقيقة كان السؤال عنه تمام للحقيقة المشتركة بين تلك
الحقائق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي المشتركة بين
الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الحوادث فالجنس
لابد ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض للحقائق المختلفة
لها المشاركة ايها في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا
عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة
لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا
للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشارك في الماهية الحيوانية
وأن لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك
الجنس فبعد كاجسم حيث يقع جوابا عن السؤال للانسان
والحيوان لا يقع جوابا عن السؤال بالانسان والحيوان
مثلا الماهية اي المقدار في حوار ما هو قلائق الارض
لا جريئا ذاتيا لاخته لا عرضيتها فالشخص والصنف كالزمن

فخارجا عنها فالنوع الأصلي دايما يكون اما نوعا حقيقيا
خت جنس كالانسان خت الحيوان واما جنسا منه خا
خت جنس آخر كالحيوان خت النوى في الأقل يصادق
النوع للحقيقة والإضافي وفي الثاني يوهد الأصاف
بروع الحقيقة وبحوز ايها تحقق الحقيقة بروع الأصاف
فيما اذا كان النوع بسيطا لا يجزء حتى يكون جنسا
وقد مثل بالنقطة وفيه مناشه وبالجملة ينبعها هي العموم
والنقطة النقطة طرف والخط طرف السطح فالسطح طرف
طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم
في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعمق
فهي عرض لا يقبل القسمة اصلا واما لم يقبل القسمة فيكون
منها جزء فلما يكون لها جنس وفيه نظر فان هذا يدل على انه
لا يجزء لها في الخارج والجسم ليس بخارجيا بل هو من الجزاء
العقلية محازان يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها
وان لم يكن لها جزء في الخارج متصاعدة بان يكون الده
في من خاص الى عام وذلك لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس
وهذا الى الجنس لاجنس لفوق وهو لاما و الجنس لا جنس كالجهاز

متنازلة بان يكون التقل من عام الى خاص وذلك
لان النوع يكون اخصر من النوع وهذا الى ان ينتمي الى
نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان
وما ينتمي الى ما بين العالى والمسافل في سلسلة الانواع
والاجناس يسمى متوسطات فيما بين الجنس العالى والجنس
السافل والجنس متوسط هذا ان رجع الفى الى مجردة العا
والمسافل وان عاد الى جنس العالى والنوع المسافل المذكور
صحيح اى ان ما بين الجنس العالى والنوع المسافل
متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالى ونوع
متوسط فقط كالجنس المسافل او جنس متوسط نوع
من نوع معا كجسم النوى اعلم لم يتعرض للجنس المفرد
والمفرد امثال الكلام فيما يزور وما يزور
داخل في سلسلة الترتيب والمقالم تيقن وجوده اى شئ
اعلم ان كل شئ موضعه ليطلب به ما يغير الشئ عما ينتمي
فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا اصررت شئ من بعيد
وانقيت انه حيوان لكن تردد في اى هل هو انسان او فرس
او غيرها يقول اى حيوان هز في حجاب بما ينتمي وينتمي

عما ينتمي في الجوانب اذا اعرفت هذا فقول اذا قلنا الان
اى شئ هو في ذاته كالمطر ذاتيا من ذاتيات الانسان ينتمي عما
يساركه في الشيئه فيصح ان يحاب باى انه حيوان ناطق كما صح
ان يحاب باى انه ظن اطلاق فلزم صحة وقوع الحد في حوار
اى ينتمي والها يلزم ان يكون تعريف الفعل من العالى صدقه على
الحد وهذا ها استشكله الرازى في هذه المقام واجاب حما
الحاكمات بان معنى اى وان كان بحسب اللغة طلب المبرىء مطلقا
لكن ارباب المعقول اصطدحوا على انه مفترض لا يكون مقولا فخر
ما هو وبهذا يخرج للحد وللجنس ايضا المعقول الطوسي رحمة
همتا سلسلة آثار دقيق القو وهو انا لاستئناف عن الفصل
الابعد ان يعلم للشئ جسما بناء على ان ما في الجنس لا يضر
واذا علمنا الشئ بالجنس فقلب ما ينتمي عن المشاركات
في ذلك الجنس فنقول الانسان اى حيوان هو في ذاته
فتقيين للحواب بالناطق لا فكل شئ في التعريف كما ياتى عن
الذى يطلب ما ينتمي الشئ عن مشاركاته في ذلك الجنس
وحينما ينبع الأشكال بغايره فقرب كل اشكال بال بالنسبة
الانسان حيث ميئه عن المشاركات وجنسيته التي

وهو الحيوان فبعيد كالحسان بالنسبة الى الاشخاص حيث
 ميّزه عن المشاركات في جسمه بعيد وهو الجسم النامي
 فإذا دُسِبَ لِجُنْدَلِيِّ الفضل بالنسبة الى الماهية التي هو ضل
 ميّز لها ونسبة الى جنس الذي يُعِنِّي الماهية عنه من بين
 افراده فهذا بالأعتبار الاول مقوّماً لافته جزء الماهية وحده
 لها وبالأعتبار الثاني يُسْتَعْتَبُ مقوّماً لافته بالضام الى هذا الجنس
 وجودها يحصل فيها وعدمها لا يحصل فيها آخر كما ترى في تقسيم
 الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق ومهما
 للعالي الامر لا يستغرق اما كل وصل مقوّم العالى فهو مقوّم
 للساقيل لأن المقوّم العالى جزء العالى والعلالى جزء للساقيل
 وجاء الجزء مقوّم العالى جزء للساقيل ثم انه يُعِنِّي المسائل
 عن كل ما يميّز العالى عنه ففيكون جزء ميّزه وهو المعنى
 واعلم ان المراد بالعالي هنا كل جنس او نوع يكون فوق آخر
 سواء فوقه آخر او لم يكن وكذلك المراد بالساقيل كل جنس
 او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر او لم يكن
 حتى ان الجنس المتوسط حاده بالنسبة الى ما تحته وسائل
 بالنسبة الى ما فوقه ولا عكس اى كل ما يعني انه ليس كل

مقوّم للساقيل مقوّم للعالى فان الناطق مقوّم للساقيل الذي
 الاشخاص وليس مقوّم للعالى الذي هو الحيوان والمقوّم بالعكس
 اى كل مقوّم للساقيل مقوّم للعالى ولا عكس اى كل ما املاه
 فلان الساقيل قسم من العالى فكل قضل حصل للساقيل فلما قصر
 للعالى فلما قصر قسم القسم فنهم واما الثالث فلان الحسنان مثلما
 للعالى وهو الحسنان النامي ولن يُعِنِّي مقوّماً للساقيل الذي هو الحيوان
 وهو الخارج اى الكل الخارج فان المقوّم معتبر في جميع
 المفهومات الاقسام واعلم ان المخاصمة ينقسم الى خاصتين شاملة
 جميع افراده كالمكاتب بالقول للانسان واما غيرها شاملة الجميع
 افراد المكاتب بالقول للانسان حقيقة واحدة نوعية او
 جنسية فالاول خاصّة النوع والثانية خاصّة للجنس فالاثني
 خاصّة للحيوان وعمرن عام للانسان فافهم وعلى غيرها كما
 يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقائق الحقيقة
 وكل منها اى كل المخاصمة والعام وبالجملة الكل الذي هو عرض
 لأفراده اما لازم او مفارق اذا لازما ما اريستيجيل الانفصال عن
 او لا فالاول هوه وذ والثانية هو الثاني ثم الارض ينقسم بحسب
 احد هاتان اى لازم الشئ اما لازم له بالنظر الى نفس ما هيئه مع الناظم

عن خصوص وجوده في الخارج أو في الذهن وذلك بأن يكون هذ الشئ بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتًا وإنما لا ينفع بالنظر إلى وجوده إلا في الشخص وجوده في الخارج أو الذهن فهذا القسم بالحقيقة فهم اقتضى اللازم بهذه التسمية لازم المأهولة كروجية الأربع ولكن الوجود الخارجي كحرائق النار ولأن الوجود الذهني يكون حقيقة الإنسان كلية وهذا القسم ينبع من قولاً ثانياً أي فإن الثانى أن اللازم إنما ينبع أو غير ينبع وإنما له معنى أن أحد هذه الازمة الذي يلزم تضليل من تضليل الملزم كالملزم تضليل البعض من المعنى وهذا ينبع لما بين المعني الأخضر وحقيقى بينه من اللازم الذي لا يلزم تضليل من تضليل الملزم كالملزم بالفكرة للإنسان الثاني من معنى بينه وهو اللازم الذي يلزم تضليل البعض والنسبية بينهما اللازم كروجية الأربع فإن العقل بعد التصور الأربع والروجية والنسبية الروجية إليها يحكم حزماً بروجية لازمة لها وذلك يقال بحاله بين المعني وحقيقى بينه هو اللازم الذي لا يلزم من تضليل مع تضليل الملزم والنسبية لازمة باللزوم كالملزم في هذا القسم

الثانى بالحقيقة تقسيم الآن القسمين المعاصلين على كل تقدير إنما يسمى باليمن وغير بين يوم حكم الفلاك فهذا دائم للفالك وإن لم يمتنع انفك كثما عنه بالنظر إلى ذاته أو بطوة كالشباب مفهوم الكلى أي ما يطلق عليه لفظ الكلى يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرص صدقه على كثيرين يسمى كلية منطقياً لأن المنطق يقصد من الكلى هذا المعنى معروضه أي ما يصدق عليه هذا المفهوم كالأنسان والحيوان يسمى كلية طبيعتها لوجوده في الطبيعى يعني في الخارج ما على سجى والمجتمع هذا العرض والمعروض كالأنسان الكلى والحيوان الكلى يسمى كلية اعملاً اذلاً وجود الآ فى العقل ودلالة نوع يفتح كما أن الكلى يكون منطقياً طبيعياً وعقلياً كذلك لأن نوع يفتح والفصل والخاصته والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثالثة مثل مفهوم النوع يعني الكلى المقوى على كثيرين متتفقين بالحقيقة في جواب ما هو ليسى نوعاً منطقياً وعروضه كالأنسان والفرس نوعاً طبيعياً يفتح العرض والمعروض كالأنسان النوع نوعاً عقلياً وعلى نفس الباقي بل الاعتبارات الثالثة يجري في الجهة الثانية

علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه عن
الحقيقة وعرف بان ما يحصل على الشيء اى المعرف لا يغيره تصور
هذا الشيء اما بمعنى او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه لهذا
لمح ان يكون اعم لان اعم لا يغير شيئا منها كالحيوان
في تعریف الاشسان فان الحيوان ليس كنه الاشسان لان
حقيقة الاشسان وهو الحيوان مع الناطق وايضا لا يميز
الاشسان من جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس
وكذا الحال في الاعم من وجهه واما الاخض اعني مطلقا
 فهو وان جاز ان يغير تصوره تصور الاعم بالكلة
او بوجه يمتاز عما عداه كما اذا تصورت الاشسان بانه
حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد
الوجهين لكن لما كان الاخض اقل وجودا في العقل
واخفي في النظر وشان المعرف ان يكون اعرف من المعرف
لم يجز ان يكون اخض ايضا وتدعم من تعریف الارذ بما
على الشيء ان لا يجوز ان يكون مبيانيا للمعرفة قطعيا
ان يكون مسلوبا له ثم يتبين ان يكون المعرف اعرف من المعرف
في نظر العقل لانه معلوم سهل الى تصوره

فاما اذا فلنا ذريعة جزئي مفهوم للجزئي اعني ما يتحقق فرض صحة
على كثيرون جزئيا منطقيا و معروضه اعني دليلا يسمى جزئيا
طبعيا و مجموع المعارض والمعروض اعني ذريعة جزئي يسمى
جزئيا عقلتا ول الحق وجودا الطبع بمعنى وجود اشخاص له
لا يتبين ان يشترك في ان الكل المنطق غير موجود في الخارج
فان الكلية انتا يعرض المفهومات في العقل ولا زالت
من المقولات الثانية وكذا في ان الكل العقل غير موجود
فيه لان انتقام للجزء يستلزم انتفاء الكل انتها انتزاع في ان الطبع
كالاشسان مزحت هو انسان الذي يعرض الكلية في العقل
هل هو موجود في الخارج بوجود افراده اما لا يدل على المعرف
في الا افراد والعقل مذهب الجهم والحكم والثانية
مذهب بعض المتأخرین ومنهم المصطلح لحق هو القائل
لأنه لا يوجد الكل في الخارج في ضمن افراد لزم انتقاد
الشيء الواحد في الامكنته المتعددة وح لمعنى وجود الطبع
هو افراد موجودة ففيه تأملا وتحقيق الحق
في حواشى التجريد معرف الشيء وبعد الفراغ عنه
عربا ما يترکب منه المعرفة شرعا في البحث عنه وقد

هو المعروض لا حتى ولا مساواة في الخفاء والظاهر
بالفضل القريب حد التعریف لا بد ان يستعمل على امور يختص
المعرف ويساوى به اى على ما يسبق من استرات المساوات
مهد الأمران كان ذاتيا كان فضلا قريبا وان كان عصبا
كان خاصه لا الحال فعل الاول المعرف يسمى حدا على الثاني
يسحب سما ثم كل منها ان استعمل على الجنس القريب يسمى سما
وحدات اما وان لم يستعمل على الجنس القريب سواء استعمل على
الجنس بعيدا و كان هناك فضل قریب او حده او خاصة
و حدها يسمى حدا ناقصا و سما ناقصا هذ اصل الحلم و فيه
المقام ولم يعتبر وبالعرض العام قالوا العرض العام من
المتعریف اما الاطلاع على هذه المعرف او امتيازه عن جميع ما
عدها وبالعرض العام لا يقييد شيئا منها فهذا لم يعتبر وفي
مقام التعریف واطنان عرضهم من ذلك انه لا يعتبر الفرادة
واما التعریف بجمع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن
المجموع يختصه كتعریف الانسان باش مستقيم المفاهيم ويفيد
لحواس بالظاهر واللود فهو تعریف وبخاصة مرتبة وغير عجم
كما صرحت بعض المتأخرین وقد اخرف الناقد اشاره

الى ما اجازه المتقدمون حيث حققوا انتیجوز التعریف
بالمدارك الاعم كتعریف الانسان بالحيوان فيكون حدا ناقصا
او بالعرض العام كتعریفه بما شئ فيكون رسما ناقصا
بل يجوز والتعریف بالعرض العام الاخر ايضا كتعریف الحيوان
بالفنا حك لآن المعم لم يعتد به لضيقه انه تعریف بالاخفا وهو
غير جائز اصل كاللفظ اى كما احمد في التعریف اللفظي ان يكون
اعم كقوله سعدانة بنت قسيرو مدلول للفظ اى نفيع من
اللفظ من بين المعانى المحرزة في المخاطر فليس في محض مجرد
من معلوم كما مر في المعرف الحقيقي فافهم القول في عرف
هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركب معقولا او ملفوظا
فالتعریف يشتمل القضية المعقوله والملفوظة الصدق وهو
المطابقة للواقع والكذب هو الامتصاص وهذا المعنى لا يقف
معرفة على الجزء والقضية فلا دور موضوعا لأنة وضع
وعين ليحكم عليه قوله محولا لأنة امر حجل حمل موضوعه
والداله على النسبة اى اللعنة المذكورة في القضية الملفوظة التي
تدل على النسبة الحكيمه فيستوي رابطة تسمية الدال بالدلع
فان الرابطة حقيقة هو النسبة الحكيمه وفي قوله فالدال على النسبة

اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالة على الفسبة التي همجة
حرف غير مستقل اعلم ان الرابطة قد تذكر في القضية وقد يجد
والقضية على الاول يسمى ثلاثة وعلى الثاني ثنائية وقد
يسعى لها هو اعلم ان الرابطة ينقسم الى زمانية تدل على اقوان
السبة للحقيقة ما احد الا رفته الثالثة وغير زمانية بخلاف
ذلك وذكر الفارابي ان حكمة لما نقلت من اللغة اليونانية
الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية لغة العرب
هي افعال الناقصه ولكن لم يجد وافي تلك اللغة رابطة غيرها
يقوم مقامها في الفارسيه واستثنى اليونانية فاستعا
وفي الرابطة الغير زمانية لفظ هو وهي وخوها مع كونها
في الاصل اسماء لا ارادت فهذا ما اشار اليه المصيبيه وقى يذكر
استعير لها وقد يذكر للرابطة بغير الزمانية اسماء مشتقة من
الفعال الناقصه حوكان و موجود حوكائن كافى قوله
زيد كائنا قايم او امرس موجود شاعر قوله والاشطه
اى وان لم يكن الحكم بثبوت شيء بشئ او فيه عنه فالقضية
شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير آخر او نفي
ذلك المثبت او بالنفاذ بين النسبتين او سلب تلك المناق

فالاول شرطية متصلة والثانية شرطية منفصله واعلم ان
حصص القضية في الحقيقة والشطبة على ما فقر المهم عقله داير
بين النفي والاثبات واما الحصر الشطبيه في المتصلة والمنفصل
فاستقرائي مقدم المتفقر في الذكر تالي التلوه اليه
الاول والموضع ~~في~~ القضية لحمله باعتبار الموضوع وكذا
لوحظ في تسمية الافتراض حال الموضوع فسمى ما الموضوع شخص
شخصيه وعلى هذا التفاس ومحصل التقسيم الى الموضوع اما
جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان او كل و على الثاني فاما ان
يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الحكم فطبعية او على افراده
وعلى الثاني فاما تبيان كمية الافراد المحكوم عليهما بان يبين ان
الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين ذلك بل يهل فالاول
والثانية طبيعية والثالث مخصوصة و الرابع معملا ثم المعمولة
ان يبين ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان يبين ان الحكم
على بعض افراده فجزئية وكل منها اما صوجية او سالبة وظاهر
في كل من تلك المخطوطة الأربع من امر يبين كمية افراد الموضوع
يسى ذلك الامر بالمسور اذ كان سورا بلد محيط به كذلك
هذا الامر محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع فسور الموجه الكلية

هو الكل ولا م الاستغراف وما يفيد معناها من اى لغة
كانت وسو الروجبة لجزئية هو بعض واحد وما يفيد
سوها وسو السايبة الكلية لاشيء ولا واحد ونظريهما وسو
للاسالبة لجزئية ليس بعض وبعضا ليس وليس كل وما
يصادقها وتلزمه لجزئية اعلم ان القضايا المعتبرة في العلوم
هي الحصوات الأربع لا غير وذلك لان المهمة والجزئية
متلزمان اذ كل ما صدق الحكم على فرد الموضوع في الجملة
صدق على بعض افراده وبالعكس فالمهمة من درجة تخت لجزئية
والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا يكال في معرفة
الجزئيات لغيرها و عدم ثباتها اثنا يبحث عنها في ضمن المهمة
التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعة لا يبحث عنها
في العلوم اصلا فان الطبائع الكلية من حيث نفس مفهومها
كما هو موضوع الطبيعية لام حيث تتحقق في ضمن الاوصاف
غير موجودة في الخارج فلا يكال في معرفة احوالها فان شخص
القضايا المعتبر في المحسورة ولا بد في الموجبة اى في
صدق او ذلك لان الحكم في الموجبة شيء وثبت
شيء لشيء فرع ثبوت المثبت لها عن الموضوع فانه يصدق

اذا كان الموضوع محققا موجودا اما في الخارج ان كان الحكم بتقيي
المحول له هناك او في الذهن كذلك تم القضايا للحيلية المعتبرة
باعتبار وجود موضوعها ثلاثة اقسام لان الحكم فيها اما
على الموضوع الموجود في الخارج محققا خوف كل انسان حيوان
معنی كل انسان موجود في الخارج واما على الموضوع
الموجود في الخارج مقدرا نحو كل انسان حيوان بمعنى ان
كل ما يوجد في الخارج كان انسان فهو على تقدير وجود
حيوان وهذا الوجود المقدر اثنا اعتبره في الافراد المحسورة
للمعتبرة كأفراد الالشى واثرثك البارى واما على الموضوع
الموجود في الذهن تقول شريك البارى فهو موصوف
في الذهن بالامتناع هذا اثنا اعتبره في الموضوعات التي
ليبيت لها افراد ممكنت التحقق في الخارج حرف التسلب
كلا ولبس وغيرهما اما يشار كهما في معنى التسلب من حيث
اى من الموضوع فقط او من المحول فقط او من كل بعدهما
فالقضية على الاوكل يسمى معدولة الموضوع وعلى الشامدة
المحول وعلى الثالث معدولة الطرفين معدولة لان حرف
السلب موضوع لسلب النسبة فاذا ستم عمل الباقي المعنى

الموضوع موجودة تحوّل كلّ إنسان حيوان بالضرورة ولأنّ^١
من إنسان تجّر بالضرورة فيستوي القضية حضور وبريبة مطلقة
لا شّتاها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف أو
على الوقفة إنّها ضرورة مادام الوصف العنوان ثابت
لذا الموضوع تحوّل كلّ كاتب متحرّك الأصابع بالضرورة
مادام كاتباً ولا شيء منه ساكن الأصابع بالضرورة
مادام كاتباً فيستوي حضور وبريبة عادة لاشتّاط الضرورة
بالوصف العنوان وكون هذه القضية أعمّ من المشرّوطة
لخاصّة كما سيجيء إنّها ضرورة في وقت معين تحوّل لغير
محسّف بالضرورة وقت التّسخين فيستوي حضور وبريبة مطلقة
لم تقييد الضرورة بالوقفة وعدم تقييد القضية باللّادوام
إنّها ضرورة في وقت من الأوقات كقولنا كل إنسان
متّنفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء منه يمتنّفس بالضرورة
بالضرورة وقتاً ما فيستوي حضور وبريبة مطلقة تكون وقت
الضرورة فيما منّشر إلّا في غير معين وعدم تقييد القضية
باللّادوام فوايمه مطلقة الفرق بين الضرورة والدّوام
إنّ الضرورة اسْتِحْالَةً انفكاكاً وشيئاً عن شيء والدّوام عدم انفكاكاً

وان لم يكن مستحيلًا كدوم الحكم للفال ثم الدوام عن إنفاقها
النسبة الإيجابية والسلبية عن الموضوع أما ذاتي أو
وصفي فان كان الحكم في الموجبة بالدوام الذاتي إلى بعدم
انفاق النسبة عن الموضوع عند مادام ذات الموضوع
موجودة فنفيت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام ومطلقة
لعدم تقييد الدوام بالوصف العنوانى وان كان الحكم بالذات
الوصفي اي بعدم انفاق النسبة عن ذات الموضوع مادام
الوصف العنوانى ثابتًا لثلاثة الذات نفيت عرفية لأن اهل
العرف يفهون هذل المعنى من القضية السابقة بل من الموجبة
ايضًا عن الأطلاق فإذا قيل كل كاتب مخترع الأصابع فهو
ان هذل الحكم ثابت مادام كانت عامة لكونها عامة من العرف
الخاصة كما يجيئ ذكرها او يفعليها ما يتحقق النسبة فالمطلقة
العامة هي التي حكم فيها ي يكون نسبة متحققة بالفعل اي في
احد الأزمنة الثلاثة ويسقطها بالمطلقة لان هذل هو المفهوم
من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بضرورة او دوام
او غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها عامة من الوجودية
الاداعية واللاضوره على ما يجيئ او بعدم ضرورة خلافها

ادعكم في القضية بانه خلاف النسبة المذكورة فيها ليس
ضروريًا خوفاً لتنازد كافته بالامكان العام يعني ان الكائن
غير مستحيل له يعني ان سلبها عنه ليس ضروريًا سميت
القضية محكمة لاشتمالها على الامكان وهو سبب الفرق
عامة لكونها عامة من الممكنة الخاصة فهذه بسيطه اي القضية
الثانية المذكورة من الموجهات بسيط اعلم ان القضية الموجهة
اما بسيطها وهي ما يكون اما ايجاباً فقط كامن الموجهات
الثانية واما هرقتها وهي التي يكون حقيقتها مركبة من الاعي
والسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكور بعبارة
مستقلة سوا كان في اللفظ بالتركيب كقولنا كل انسان حمل
بالفعل لاداعيًا فقولنا لا داعيًا اشارة الى الحكم سليمي اي
لاداعي من الائنان بضاحك بالفعل او لم يكن في اللفظ بحسب
قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المخ
قضيتان محكمة عامتان اي كل انسان كاتب بالامكان
العام ولا شيء من الائنان بكتاب بالامكان العام
والاعنة بالإيجاب والسلب بالاعنة الاول الذي هو
اصل القضية واعلم ايجي ان المركبة اما يحصل بتقيير قضية

يقيد مثل اللادوام او اللاضرورة العامتان اى المشروطة
والعرفية العامة والوقتية اى الوقتية المطلقة المشتركة
المطلقة باللادوام الذاتي معنى اللادوام الذاتي هو ان
هذه الذات الشبكة المذكورة في القضية ليست دائمة وإنما
ذات الموضع موجودة فيكون نقيضها واقعة العبرة
في ذات الضررنة فيكون اشاره الى قضية مطلقة عامة مطلقة
مخالفه للحصول في الكيف فافهم المشروطة الخاصة هي
المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي بخوك كل كاتب مخوك
الأصانع بالفعل والعرفية للنهاية هي العرفية العامة المقيدة
باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لاشيء من الكاتب بسaken
الأصانع مادام كاتبنا لا دايما اى كل سaken الأصانع بالفعل
والوقتية والمنشرة لما في الوقتية والمنشرة المطلقة بالادوا
الذاتي حذف من اسمها لفظ الاطلاق فسميت المطلقة
وقتية والباقي منشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة
باللادوام الذاتي بخوك كل قيم مخسفة بالضرر وقى الحيله
لاديما اى لاشيء من القيم مخسفة بالفعل والمنشرة هي المنشرة
المقيدة باللادوام الذاتي بخوك كل قولنا لاشيء من الأنساب متنفس

بالضوره وقتا مالا دايما اى كل انسان متنفس بالفعل باللادوام
الذاتي معنى اللادوام الذاتي ان هذه الشبكة المذكورة في القضية
ليست ضروريه مادام ذات الموضع موجوده فيكون حكمها
نقيضها لان الامكان هو سبب الضرورة الطرف المقابل كما مر
فيكون مفاد اللادوام الذاتية ممكنه عادة للاحصل في
الكيف الوجودية اللادروريه لان معنى المطلقة العامة هعن
الشبكة ضروريه في وقت الاوقا ولا شتمالها على اللادروريه
فالوجودية اللادروريه هي المطلقة العامة المقيدة باللادروريه
الذاتية بخوك كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة اى لاشيء
من الانسان متنفس بالامكان العام فهو حكم من مطلقة عامة
وممكنه عامة احديها موجبة والآخر سلبية او باللادوام
الذاتي انا قيد اللادوام بالذاتي لان تقيد العامتين باللادوام
الصفي غير صحيح ضروريه تنا في اللادوام بحسب الوصف مع الدوام
بحسب الوصف نعم يمكن تقيد العقوتين المطلقيتين باللادوام
ايضا لكن هذا التركيب غير سعتبر عندهم واعلم انه كا يصح تقيد
هذا القضايا الاربعه باللادوام الذاتي كذلك يصح تقيدها باللادوام
الذاتية وكذلك يصح ما سوى المشروطة العامة من تلك الجمله بالاد

الوصفيه فالاحمالات الحاله من ملاحظه كل من تلك القضايا
الأربع مع كل من تلك القبور الأربع ستة عشر ثلثه منها صحيحة
معبر والشعة الباقية صحيحة غير معتبره وأعلم أيضاً انه كما يمكن
تقيد المطلقة العاقدة باللاروام واللاضروه كذلك يمكن
تقيدها باللاضروه واللاروام الوصفيين وهذا ان يفاصي
الاحمالات الصحيحة الغير المعبره وكما يصح تقيد الممكنة العاقدة باللا
الذاتيه يصح تقيدها باللاضروه الوضعيه وكذلك باللاروام
الذانى والوصولى لكن هذه المختلطات الثالثه ايضاً غير معبره ايضاً
غير معبر عندهم وينبغى ان يعلم ان التركيب لا يحصر فيما اشرنا
إليه بل سيعنى الاشارة الى بعض اخري ويمكن تركيبات كثيرة
اخري لم يتعرض و لكن المتبعة بعد التنبيه ما ذكره و يتكون ستحاج
اى قدر شئه الوجوديه اللارايتها هي المطلقة العاقدة المقيدة
باللاروام الذانى خولا شئ من الماسان بمت نفس بالفعل داماً
اى كل مت نفس بالفعل له دليلاً افري مرتكب من مطلقيين
احد هما موجبة والآخر سلبية باللاضروه للجانب المخالف
فقد يحكم بلاضروه للجانب المخالف ايضاً فيصيير القضية مرتكب من
مكتبيين عامتين ضرورة ان سلب الضرورة للجانب المخالف

هي امكان الطرف الموافق و سلب ضرورة الطرف المخالف
هي امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بأمكان
الطرف الموافق و امكان الطرف المقابل بخوب كل انسان كانت
بالمكان لخاض فان معناها كل انسان كانت بالأمكان
العام ولا شئ من انسان بكل امكان العام
وهذه مركبات اي هذه السبع المذكورة وهي المشهدة والخاتمة
والعرفية لخاصة والوقتية والمنشئه والوجودية اللاراية
واللاضروه والممكنة لخاضته مخالفته الكيفية اي في
الايجاب والسلب وقد تبيان ذلك في بيان معنى اللاروام
واللاضروه واما الموافقة في الكيفية والجزئية فلان المضوع
في القضية المركبة اصر واحد فقد حكم عليه بحكيم مختليين
بما يحاب فان كان الحكم في الجزء الأول على الاكل الافراد كان
في الجزء الثاني ايجاباً على كلها وان كان على البعض في الاول
فهذا في الثاني لما قيدها اي القضية التي قيدها بها اي
باللاروام واللاضروه يعني اصل القضية على تقيير اخري
الناس سوين او سلبيين و مختليين فقولنا كل ما لم
يكون زبده حيواناً لم يكن انساناً متنصلة موجبة فالمتعلقة

الموجبة ما حكم فيها باتفاق النسبتين والمسالبة ما حكم فيها
لسلب القبال النسبتين نحو ليس البتة كلما كانت الشر
طالعة كان الدليل موجوداً وكذلك الارزوقي الموجبة
ما حكم فيها باتفاق الأقضائى لعلاقة و المسالبة ما حكم
فيها باتفاقه ليس هناك اتصال العلاقة سواء لم يكن هناك
اتصال او كان لكن لا لعلاقة واما الاتفاقية فهو ما حكم
فيها بحود الأقضائى ونقيضه من غيرها يكون ذلك العلاقة
نحو كل ما كان للإنسان ناطقاً فالحمار ناهق او ليس كلما
كان للإنسان ناطقاً كان الفرس ناهقاً لعلاقته بأمر
بسبيبة بتحبب المقدم الناتى لع عليه طوع الشمس بوجود المطر
في قوله كلما كانت الشمس طالعة فالنهر موجود
بتنا في النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتتين او سلبتين
او مختلفتين فالحكم بتنا فيهما فهى موجبة منفصلة وان
وان كان سلب تنا فيهما فهو منفصلة سالبة وهي الحقيقة
فالمتعلقة بالحقيقة ما حكم فيها باتفاق النسبتين في الصدق
والكذب كقولنا اما ان يكون ما هذ العدد زوجاً واما
ان يكون هذا العدد فرداً او حكم فيها بسلب تنا فيهما

في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون
هذا العدد زوجاً او منقيها بمقدارها و المتفصل الماء
ما حكم فيها باتفاق النسبتين او لا تنا فيهما في الصدق فقط
نحو هذا الشئ اما ان يكون سبراً او اما ان جرى او المتفصل الماء
لخلو فيها باتفاق النسبتين او لا تنا فيهما في الكذب فقط نحو
اما ان يكون زعيماً في البحر واما ان لا يزيرها وصدق فقط
اما لا الكذب او مع قطع النظر من الكذب حتى جاز ان تجتمع
النسبتين في الكذب واما لا يجتمع و يقال المعنى الاول
مانفة الجمع بالمعنى الأخضر والثانية مانفة الجمع بالمعنى الأعم
او كذباً فقط اما لا في الصدق او مع قطع النظر عن
الصدق والاقل مانفة الخلو بالمعنى الأخضر والثانية بالمعنى
الاعم لذاتي للجزئيين اما كان مساوات بين الطرفين اى
المقدم والنتائج مساوات ناشية عن ذاتيتها في اى قادة
تحققها كالمساوات بين الزوجية والفردية لام من خصوص
المادة كالمساوات بين السواد والكتابة في النسان ان
اسود وغبي كانت او يكون كانت و غير اسود كانت
بين طرف هذه المتفصل واقعه لا لذاتها بل بحسب الماء

كجمع السواد والكتابة في الصدق او في الكذب في مادة
اخري فهذا منفصلة حقيقة اتفاقية ثم الحكم الى
كما ان الحقيقة ينقسم على مخصوصة ومحملة وشحيحة وطبيعية
كذلك الشططية ابيضا وسواء كانت متصلة او منفصلة او في
المخصوصة الكلية والجزئية والمحملة والشخصية ولا يعقل
الطبيعية هب هنا تقادير المقدم لقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فكلية وسورها متصلة
دائما وابدا ومحوهما هذان الموجبة واما في السالبة فلما
فسرها ليس بالثابت او بعضها مطلقا اي بعضها عبارة عن
قولك قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
جزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت او منفصلة
قد يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون شخصية يقال
ان جئتنى اليوم اكرمتك والاى وان لم يكن الحكم
على جميع تقادير المقدم ولا على بعضه بان يسكن عن بيان
الكلية والبعضية مطلقا فهذا نحو اذا كان الشيء
انسانا كان حيوانا في الاصل اي قبل الدخول
اراء الاصل والانفعال عليها حملتنا كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طفيفها

وهو الشمس طالعة والنهر موجود قضيتان حملتنا
او متصلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فكلما لم يكن النهر موجود لم يكن الشمس طالعة
فان طفيفها وها قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان
او منفصلتان كقولنا كلما كلاما اما ان نكون العد
بتساوين او غير منقسم بها مختلفان بان يكون احد
الطرفين حملية والآخر منفصلة او احددها حملية والآخر
منفصلة او احددها متصلة والآخر منفصلة فالأنقسام
وعليك باستخراج ما تركتاه من الأمثلة عن النام اى عن
ان يصح الشكوت عليها ويجعل الصدق والكذب مثلا
قولنا الشمس طالعة مركب تام خير يحيط الصدق والكذب
ولانعنى بالقضية الاهداء فاذ ادخلت عليه اداة الا
الانفعال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح ح
ان يكون سبكت عليه ولم يجعل الصدق والكذب
واحتجت الى ان تضم اليه فالنهار موجود في قولك
اختلاف القضيتين قيد بالقضيتين اما الان التناقض

لأن التناقض لا يكون بين المفردات على ما قبل وأما ما لا يعلم
في تناقض القضايا فلodge حيث يلزم البعد القيد الاختلاف
الواقع بين الموجبة والسائلة لجزئين فما زما قد يصدق قال
معناه خوب بعض لحيوان انسان وبعضا له بسان فلم
يتحقق التناقض بين الجزئين وبالعكس اي يلزم من
الذب كل من القضايا صدق الآخر وخرج بذلك القيد
اختلاف الموجبة والسائلة الكليتين فانهما قد يكونان
معناه خوب لشيء من الحيوان بسان وكل حيوان انسان
فلا يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا وقد علم بالقضية
لو كانتا مخصوصتين يجب اختلافها في الكل كما يتصدر المقام
ابيها ولا يدع من الاختلاف اي يشترط في التناقض
ان يكون احد النقيضين موجبة والآخر سائلة صرفة
فان الموجتين وكذا السائلتين قد يجتمعان في العصر
والذب ثم ان كانتا مخصوصتين يجب اختلافها
في الكل ايضا كما من ثم ان كانتا موجتين يجب اختلافها
في الجهة فان الصورتين قد يكونان معناه كقولنا كل انسان
كاتب بالقرفة ولا شيء من الانسان بكاتب بالقرفة

والمكتين قد يصدق قال معا كقولنا كل انسان كاتب
بالمكان ولا شيء من الانسان بكاتب بالأمكان
ولاختار فيما يعارها الحادى ويشترط في التناقض الاختار
القضيتين فيما عد الامر المذكورة الثالثة اعني الكل والكيف
والجهة وقد ضبطوا هذا الاختار في ضمن الاختار في امور
ثانية قال در تناقضوه هشت وحدت نظر وتحدموضع ومحول وحال
وحدث نظر اضافة جزء وكل قوة وفعل است در آخر مان
والنقىض للضرورة اعلم ان نقىض كل شيء رفعه نقىض
القضية التي حكم فيها بضرورة الاجياب او السلب ونقىض
حكم فيها بسلب تلك الضرورة وسلب كل ضرورة فهو
عین امكان الطرف المقابل فنقىض ضرورة الاجياب
امكان السلب ونقىض ضرورة السلب امكان الاجياب
ونقىض الدوام هو السلب الدوام وقد عرفت انه يلزم
الطرف المقابل فيرفع دوام الاجياب بذاته فعليه السلب
ورفع دوام السلب بذاته فعليه الاجياب فالمحكم العاشر
نقىض صرخة الضرورة المطلقة والمطلقة العامة لامرة لنقىض
الدائمة المطلقة وما لم يكن لنقىضها الصريح وهو الدوام

مفهوم محض معتبر من القضايا المترادفة قالوا افتيف
الدائمة هو المطلقة العامة ثم اعلم ان نسبة للجنسية الممكنة
الى المشروطية العامة كنسبة الممكنة العامة الى الفرضية
فان للجنسية الممكنة هي التي حكم فيها بحسب المفهوم والصفية
اى القرونة مادام الوصف عن المخالب المخالفين
نقيض اى حكم فيه بضرورة المخالف بحسب الوصف فقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ونقيضه ليس بعيب
الكاتب متحرك الأصابع حين هو كاتب بالأمكان
ونسبة للجنسية المطلقة هي قضية حكم فيها بفعلية
النسبية حين انتصاف الذات الموضوع بالوصف العنوان
 الى العرقية العامة كنسبة المطلقة العامة الى المائية
وذلك لأن الحكم في العرقية العامة بدوره النسبة
مادام ذات الموضوع متقدما بالوصف العنوان افتيفها
الصريح هو بدل ذلك الدوام يلزم وقوع الطرف
المقابل في اوقات الوصف العنوانى معنى الجنسية
المخالفة هيئه العرقية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام
كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا فوق ليس بعيب بحسب الرا

متحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل والمصل لم يتعرض
لبيان نقيضي الوقتية والمنشأة المطلقيتين من الممكنة فقط
اذا يتعلق بذلك عرض فيما سيأتي من مباحث العكس
الآتية بخلاف باقي البساطيفها وللمركبة قد علمنا ان
نقيض كل شيء رفعه فاعلم ان رفع المركب اى ما يكون برفع احد
جزئيه لا على التعين على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون
برفع كل جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض احد جزئيه
على ما منع لخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالصريح
مادام كاتبا بالادياما اى لا مشروطية شيء من متحرك الكاتب
متحرك الأصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة وهي قولنا
اما بعض الكاتب لهيس متحرك الأصابع بالأمكان حين
هو كاتب واما بعض الكاتب بمتحرك الأصابع داياما وانت
بعد طلاعك على حقيقة المركبات ونقايس البساطيف تذكر
من استخراج التفاصيل قوله ولكن في الجنسية بالنسبة
اى كل فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض القضية المركبة للجنسية
المترددة بين نقيض جزئيه او هما الكليتان اذ قد يكون المركبة
لقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل دايما ويكتسب كل جزئيه بغيره

30

فظاهر ضرورة ائمّة اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلّا
او بعضها يصادق الموضوع والمحمول في هذا الفرد ففي صدق المحو
على فرد الموضوع في الجملة واما عدم صدق الكلمة فلان المحو
في القضية الموجدة قد يكون اعمّ من الموضوع فلوعكس
صار الموضوع اعمّ وليس يحيل صدق الاختنق كلّيا على الاعم فالعكس
اللازم الصدق في جميع الموارد هو الموجبة للجريدة هذا هو
البيان في الحليات وتس عليه الحال في الشرطيات لجواز
العموم في البيان الجزء السلبي من المقص المذكور واما الايجاب
فيديه كاملاً والزعم سلب الشئ عن نفسه تقديره ان
يقال كلّها صدق قولنا لا شيء من الانسان بجز لا شيء من الجر
بإنسان والالصدق نقيضه وهو بعض الجر انسان ولا شيء
من انسان ينبع بعض الجر ليس بجز سلب شئ عن نفسه فهذا
امثلة مفتاحاً هو نقيض العكس لأنّ اصل صدق والبيئة
يلتحم فيكون نقيض العكس باطلاقه فيكون العكس حتا وهو
لجواز عموم الموضوع ومحبته سلب الاختنق عن بعض
لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاختنق مثله يصدق بعض الحيوان
لبيس بانسان ولا يصدق بعض الانسان لبيس حيوان

وهما قولنا لا يئي من للحيوان بالشأن داعما وقولنا كل حيوان
الشأن داعما وطريقا خذ لنقيض المركبة للجئية ان يوضع
افراد الموضع كليا ضرورة ان نقيض الجئية هي الكلية ثم تزد
ويبين لنقيض الجئية بالنسبة الى كل واحد من تلك الأفراد و
في المثال المذكور كل حيوان اما الشأن داعما وليس بالشأن
داعما وحده يصدق التقيض وهو قضية حملية مرددة فهو
فقوله الى كل ذر فرد اى افراد الموضع وهو طرف القضية
سواء كان الظرفان الموضع والمحول او المقدم والثانى
داعما العكس كما يطلق على المعنى المضى المذكور كذلك يطلق
على القضية الحاصلة من التبدل وذلك الاطلاق مجازى
من قبل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق مع بقاء
الصدق بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لازم من صدقه
صدق العكس لا يتوجب صدقها في الواقع فهو الكي يعنى الاصل
موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان سالبة
انما يعكس جزئية يعني ان الموجبة سواء كثيرة نحو كل انسان
حيوان او جزئية نحو بعض الحيوان انسان انا نعكس
الموجبة الى الجئية لا الى الموجبة الكلية اما صدرو الموجبة

١٤ والمقدم مثلاً يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً
كان انساناً ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً
كان حيواناً واما جسم للهمة ان ما ذكرناه هو بيان
انفكاك القضايا بحسب الكم والكيف واما جسم للهمة
ان ما ذكرناه العيمتان اي الضرورة والذمة
ولهم مثلاً كل ما صدق قولنا بالضرورة او دلائلاً انسان
حيوان صدق قولنا بعض انسان بالفعل حين هو جعله
والاف يصدق نقيضه وهو دلائلاً من الحيوان بانسان
سادام حيواناً فهو مع الاصل ينبع لاشيء من انسان بانسان
بالضرورة او دلائلاً والعماتان اي المشرفة العامة
والعرفية العامة مثل اذا صدق بالضرورة او بالدوام
كل كاتب متحرك الأصابع سادام كاتباً صدق بعض متحرك
الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الأصابع والآ
ف يصدق نقيضه وهو دلائلاً شيئاً من متحرك الأصابع
بكاتب سادام متحرك الأصابع وهو مع الاصل ينبع قولنا
بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب سادام
كاتب هف والخاتمة اي المشرفة الخاصة والعرفية

ل الخاصة يعكس اسال المحسنة مطلقة مقيمة بالادوام
اما انعكاسها الى المحسنة المطلقة فلا تهـ كلما صدقـتـ
ل الخاصةـتـانـ صـدـقـ العـامـتـانـ وـقـدـ مـرـانـ كلـماـ صـدـقـ العـامـتـانـ
صـدـقـ فيـ عـكـسـهاـ المـحسـنـةـ المـطـلـقـةـ وـاـمـاـ الـادـوـامـ فـيـ اـصـدـقـ
لـصـدـقـ نـقـيـضـهـ وـتـضـمـ هـدـاـنـقـيـضـيـنـ مـاـ لـجـزـ الـأـقـلـ مـنـ
الـأـصـلـ يـنـتـجـ نـيـجـهـ وـتـضـمـ نـقـيـضـ الـجـزـ الـثـانـيـ مـنـ الـأـصـلـ
فـيـنـتـجـ مـاـ يـنـيـفـ تـلـكـ الـنـيـجـ مـثـلـاـ كـلـماـ صـدـقـ بـالـضـرـرـهـ اوـ
بـالـدـوـامـ كـلـ كـاتـبـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ مـاـ دـاـمـ كـاتـبـ الـأـدـاـيـهـ
صـدـقـ فيـ العـكـسـ بـعـضـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ كـاتـبـ بـالـفـعـلـ
هـوـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ لـاـ دـاـيـاـ اـمـاـ صـدـقـ لـجـزـ الـأـقـلـ فـقـدـ ظـهـرـ
مـمـاـ سـيـقـ وـاـمـاـ صـدـقـ لـجـزـ الـثـانـيـ ايـ الـادـوـامـ وـمـعـنـاهـ
لـيـسـ بـعـضـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ كـاتـبـ بـالـفـعـلـ فـلـاقـهـ لـوـلـمـ يـصـدـقـ
لـصـدـقـ مـطـلـقـةـ عـاـمـةـ نـقـيـضـهـ وـهـوـ قـوـلـنـاـ كـلـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ
كـاتـبـ دـلـائـلاـ فـتـضـهـ مـعـ لـجـزـ الـأـقـلـ مـنـ الـأـصـلـ وـتـقـوـلـ كـلـ
كـلـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ كـاتـبـ دـلـائـلاـ وـكـلـ كـاتـبـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ
سـادـامـ كـاتـبـ يـنـتـجـ كـلـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ وـمـتـحـكـ الـأـصـابـعـ دـلـائـلاـ
ثـمـ نـقـيـضـهـ مـاـ لـجـزـ الـثـانـيـ مـنـ الـأـصـلـ وـتـقـوـلـ كـلـ مـتـحـكـ الـأـصـابـعـ

حَصْدَفَ العَكْسَ مُثْلًا إِذَا فَرَضَ أَنَّ مَرْكُوبَ زَيْدَ بِالْفَعْلِ
مُخْصَّةً فِي الْفَرْسِ صَدْرَ كُلِّ حَمَارٍ بِالْفَعْلِ مَرْكُوبَ زَيْدَ بِالْأَمْكَانِ
وَلَمْ يُصَدِّقْ عَكْسَهُ وَهُوَ أَنْ بَعْضَ مَرْكُوبَ زَيْدَ بِالْفَعْلِ حَمَارٌ
بِالْأَمْكَانِ فَالْمُمْكِنُ اخْتَارَ مَذْهَبَ الشِّيخِ إِذْ هُوَ مُتَبَادرٌ
فِي الْعَرْقَتِ وَالْلُّغَةِ حُكْمُ يَاْتِهِ لَا عَكْسَ بِالْمُمْكِنَتِينِ
وَيُنْعَكِسُ الدَّائِئْتَانِ دَائِئْتَهُ إِذِ الْفَرْوَرَةِ الْمَطْلَقَةِ وَالْدَّائِيَّةِ
الْمَطْلَقَةِ يُنْعَكِسُ دَائِئْتَهُ مَطْلَقَةً مُثْلًا إِذَا صَدَقَ لَا شَيْءَ مِنَ
الْحَجَرِ لِلْإِنْسَانِ وَلِيَمَاهِيَّجِرِ بِالْفَرْوَرَةِ أَوْ بِالْدَّوَامِ صَدَقَ لَا شَيْءَ
مِنَ الْحَجَرِ لِلْإِنْسَانِ دَائِيَّا وَلَا فَيَعْضُلُ الْحَجَرِ لِلْإِنْسَانِ بِالْفَعْلِ وَهُوَ مَعْ
الْأَصْلِ يَنْتَهِ بَعْضُ الْحَجَرِ لِلْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ دَائِيَّا هَافِ وَالْعَاقِنَاتِ
عَرْفَيَّةٌ عَاقِنَةٌ إِذِ الْمُشْرُوْتَةِ الْعَاقِنَةِ وَالْعَرْفَيَّةِ الْعَاقِنَةِ يُنْعَكِسُ
عَرْفَيَّةٌ عَاقِنَةٌ مُثْلًا إِذَا صَدَقَ بِالْفَرْوَرَةِ أَوْ بِالْدَّوَامِ لَا شَيْءَ
مِنَ الْمُكَاتِبِ يُسَكِّنُ الْأَصْبَاحَ مَا دَامَ كَانَتِي صَدَقَ بِالْدَّوَامِ
لَا شَيْءَ مِنْ سَائِنِ الْأَصْبَاحِ يُكَاتِبَ مَا دَامَ سَكِّنَ الْأَصْبَاحِ وَلَا
يُنْصَدِّقُ قَنْيَصَهُ وَهُوَ قُولَنَا بَعْضُ سَائِنِ الْأَصْبَاحِ كَاتِبٌ
حَيْنَ هُوَ كَسِّنَ الْأَصْبَاحَ وَهُوَ مَعْ الْأَصْلِ يَنْتَهِ بَعْضُ
سَائِنِ الْأَصْبَاحِ لَبَيْنِ سَائِنِ الْأَصْبَاحِ حَيْنَ هُوَ سَائِنِ الْأَصْبَاحِ

كَاتِبٌ دَائِيَّا وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُكَاتِبِ يُعَرِّلُ الْهَمَاجِ بِالْفَعْلِ يَنْتَهِ لَا شَيْءَ
مُخْرَكِ الْأَصْبَاحِ يُبَخْرُكِ الْأَصْبَاحِ وَهُوَ ذِيَافِ النَّتِيجَةِ الْسَّيِّئَةِ
فَلَزِمَ مِنْ صَدْرِ قَنْيَصَهِ نَقْيَصَ الْلَّادَوَامِ الْعَكْسَ اجْتِمَاعَ التَّنَافِيَّينِ
فَيُكَوِّنُ بِطْلَافِنِيَّوْنَ الْلَّادَوَامَ حَقَّا وَهُوَ مَلْطَهُ وَالْمَطْلَقَهُ
الْعَاقِنَةُ مَطْلَقَةٌ عَاقِنَةٌ إِذِ هَذَا الْقَضَايَا، لِلْحَسِنِ يُنْعَكِسُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهَا إِلَى مَطْلَقَةٍ عَاقِنَةٍ فَيَقَالُ لَوْ صَدَقَ كُلُّ بِاجْدِلِجَهَاتِ
لِلْحَسِنِ يُصَدِّقُ بَعْضُ بِالْفَعْلِ وَالْأَصْنَادُ فَقَنْيَصَهُ
وَهُوَ لَا شَيْءَ مِنْ دَائِيَّا وَهُوَ مَعْ الْأَصْلِ يَنْتَهِ لَا شَيْءَ مِنْ
هَفِ وَلَا عَكْسَ بِالْمُمْكِنَتِينِ أَعْلَمُ أَنْ صَدَقَ وَصَفَلَ الْوَضْعَ
عَلَى ذَاتِهِ فِي الْفَضَّاءِ الْمُعْتَرَفُ فِي الْعِلُومِ بِالْأَمْكَانِ عَنْدَ الْفَارَابِيِّ
وَبِالْفَعْلِ عَنْدَ الشِّيخِ فَعَنِي كُلُّ بِامْكَانٍ عَلَى رَأْيِ الْفَارَابِيِّ
وَبِالْفَعْلِ إِعْنَدَ الشِّيخِ هَوَانٌ كُلُّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ صَدَقَ
بِالْأَمْكَانِ الْعَكْسَ حَوْلَهُ وَهُوَ بَعْضُ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ بِالْأَمْكَانِ
صَدَقَ عَلَيْهِ حَوْلَ الْأَمْكَانِ وَعَلَى رَأْيِ الشِّيخِ مَعْنَى كُلُّ بِالْأَمْكَانِ
هَوَانٌ كُلُّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ بِالْفَعْلِ صَدَقَ عَلَيْهِ بِالْأَمْكَانِ
وَيَجُودُ عَكْسَهُ عَلَى سُلُوبِ الشِّيخِ هَوَانٌ بَعْضُ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ
بِالْفَعْلِ صَدَقَ عَلَيْهِ بِالْأَمْكَانِ وَلَا شَكَّ مِنْ صَدَقَ الْأَصْلِ
لَلْيَنِمُ وَجْ

الموجيتيين ينعكسان إلى الجنسية الادافية معه
الجزء الثاني منها وهو المطلقة العامة السالبة لا يعكسها
فتدبر قوله ينتهي إلى فهداه ملحوظاً أن يكون ناشياً
عن الأصل وعن نقىض العكس وعن هيئة تاليهما
لكن الأول معرض الصدق والثالث هو الشك الأول
العلوم صحته وانتاجه فتعين الثاني فيكون نقىض
فيكون العكس حقاً ولا يعكس للبواقي أي السوابق
وهي تشتمل الوقتية المطلقة والمنشأة المطلقة والمطلقة العامة
والمكملة العامة من البساطة والوقتية والوجوديات الممكنت
الخاصة من المركبات بالنقض أي بدليل التخلف
في مادة بمعنى أن يصدق الأصل في مادة بدون العكس
فينعلم بذلك أن العكس غير لازم لهن الأصل وبيان التخلف
في تلك القضايا أن أخصها وهي الوقتية قد يصدق بدون
العكس فإنه يصدق بعض المخسفة ليس بغير الأمكان
العام لصدق نقىض وهو كل مخسفة قرر بالضرورة فإذا
تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الأخص تحقق في الأعم
إذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الأعم كان العكس لازم

هف ولذا تناهى عرقية إلا إلى عرقية خاصة سالبة كلية
قدرة بالادوام في البعض وهو شارة إلى مطلقة عامة
موجبة جزئية فنقول إذا صدق لاشيء من الكاتب
ساكن الأصابع مادام كاتباً لادا يما في البعض اي
الساكن بكتاب مادام ساكناً لادا يما في البعض اي
بعض الساكن كاتباً بالفعل أم لا إلا الأول فقد صررت
واما الثاني فلما لم يصدق لصدق نقىض وهو لاشيء
من الساكن بكتاب دايماً وهذا مع الادوام الأصل
وهو لاشيء من الساكن بكتاب دايماً وهذا مع الادوام
الأصل وهو اي كل كاتب ساكن بالفعل ينتهي لاشيء من
الكاتب بكتاب دايماً واما لم يلزم الادوام في الحال
لما تذكر في مثالنا هذا حال ساكن كاتب بالفعل
لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكتاب دايماً كالإرض
المصر فذلك أن الادوام السالبة موجبة وهي لا ينعكس
الأجزية وفيه تأثير لأن العكس ينبع إلى المجموع
منوطاً بانعكاس الأجزاء إلى الأجزاء كما يشير بذلك
ملاحظة انعكاس الموجيات الموجية على ما صرر فالخاضعين

في التغريف الثاني لذكره سابقًا في حيث لم يخالف في هذه التغريف علم اعتباره همنا أيضًا ثم أنه بين أحكام عسر النفيض على طريق القولما، أو فيه غيبة الطالب الكمال وترك ما أوده المتأخر عن إذا تفصيل القول فيه لاسعة همنا أي عكس النفيض في المستوى كنفسها ولجريئتها لا ينعكس أصلًا كذلك الموجبة الكلية في عكس النفيض يعكس كنفسها ولجريئتها لا ينعكس أصلًا لصدق قولنا بعذر الحيوان لانسان وکذب بعذر الحيوان لانسان وكذلك بحسب الوجهة السابعة من الموجهات أعني الوقتين الموجودتين والمكتتبين والمطلقة لا ينعكس عكس على ما سبق تفصيله في السوابق في العكس المستوى وبالعكس أي حكم السوابق همنا حكم الموجهات في المستوى فكما أن الموجبة في المستوى لا ينعكس الاجريئية كذلك السالبة همنا لا ينعكس الاجريئية أذ يجوز أن يكون نفيض المحول في السالبة أعم من الموضوع ولا سبب نفيض الأخر من عين الأعم كلياً مثلاً يصح لاشيء ملائمة بالحيوان ولا يصح لامن الحيوان بل انما لصدق

بالاعم والاعم لازم للأخر ولا لازم لازم فيكون العكس لازم للأخر أيضاً وقرارها عدم الفكasseه فـ وأما ما اخترنا في العكس الجزئية لأنها اعم من الكلية والمكتبة العامة لأنها اعم من ساير الموجهات وأذ لم يصد الأعم لم يصد الآخر بطرق الأولى بخلاف العكس تبديل نفيضي الطرف أي جعل نفيض جزء الأول من الأصل جزء ثانياً من العكس نفيض الجزء الثاني أو لامع بقاء الصدق والذنب أي أن كان الأصل صادقاً كان العكس صادقاً ومع بقاء الكيف أي أن الأصل صادقاً كان العكس صادقاً ومع بقاء الكيف أي أن كان الأصل موجباً كان العكس موجباً وأن كان سالباً مثلاً قولنا كل ينعكس النفيض إلى قولنا كل ما ليس ليس هرزاً طريقة القول، وأما المتأخر عن قولنا عكس النفيض هو بقوله الحزء الثاني أو لا وعین الجزء الأول ثانياً مخالفة الكيف أي أن كان الأصل موجباً كان العكس سالباً وبالعكس وعین العكس كاسف قولنا كل فالمصل لم يصح بقوله بقاء الصدق كاسف قولنا كل فالمصل لم يصح بقوله وعین الاقول ثانياً للعلم به ضمننا ولا بما اعتبار بقاء الصدق

بعض الحيوان بلا انسان كالفرس وكذلك بحسب المهمة
 الدائمة والعادية يعكس جنسية مطلقة والخاصية
 جنسية مطلقة لدائمة والوقتية والوجودية والظاهرة
 العامة مطلقة عامة ولا عكس للمكتفين علما قياس المهمة
 في المستوى والبيان يعني كان المطلب المذكور في العكس
 المستوى كان ثبت بالخلاف فكذا همها والنقض النفي
 اي مادة التخلف همها هي مادة التخلف قد بين انها
 للخاصتين الاما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة
 للجنسية في العكس المستوى اي العرقية الخاصة فهو
 ان يقال متى صدق بعض ليس لاديما اي بعض
 بالفعل صدق بعض ليس مادام لاديما
 اي بعض بالفعل وذلك بدلالة افتراض وهو ان فرض
 ذات الموضوع اعني بعض فرب يحكم لادام الاصل
 و بالفعل صدق العنوان على الذات بالفعل على ماهيتها
 التتحقق صدق بالفعل وهو لادام العكس ثم نعمت
 وليس مادام والالكان في بعض اوقات كونه ليس فيكون ليس
 في بعض اوقات كونه كما مر وقد كان حكم الاصل انه
 مادام هف فصدق ان بعض ما ليس وهو ليس
 مادام ليس وهو لبر الاول منه العكس ثبت العكس
 بلا جزئية فتأمل القياس فقول اي من كي فطوع

في ذات ثبت كل في ذات آخر في الجملة وقد كان الحكم الاصل
 انه ليس مادام هف فصدق ان بعض اعني دليل مادام
 وهو لبر الاول من العكس ثبت العكس بلا جزئية
 فاقوم واما بيا انعكاس الخاصتين من الموجبة للجنسية في
 عكس النفي من العرقية الخاصة فهو ان يقال اذا صدق
 بعض مادام لاديما اي بعض ليس بالفعل صدق
 بعض ما ليس ليس مادام ليس لاديما اي ليس
 بعض ما ليس ليس بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان
 يعرض ذات الموضوع اعني بعض فد بالفعل على ماهيتها
 الشيئ وهو التتحقق ليس بالفعل حكم لادام الاصل فصدق
 بعض ما ليس بالفعل وهو ملزم لادام العكس لكن
 الايات يلزمها نفي النفي ثم نعمت وليس مادام ليس
 والالكان في بعض اوقات كونه ليس فيكون ليس
 في بعض اوقات كونه كما مر وقد كان حكم الاصل انه
 مادام هف فصدق ان بعض ما ليس وهو ليس
 مادام ليس وهو لبر الاول منه العكس ثبت العكس
 بلا جزئية فتأمل القياس فقول اي من كي فطوع

من المؤلف اذ قد اعتبر في المألف المناسبة هي جزءاً ملخصاً
من الا لقة صور بذلك المحقق في حاشية الكشاف
وح فذكر المؤلف بعد القول من قبل ذكر لخاص بعده
العام وهو متعارف في التعرفيات وفي اعتبار التأليف
بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء المتصور في الحرف القو-
ليشمل المركبات الثالثة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من
قضايا خروج ما ليس كذلك كالمركبات الغير الثالثة الفضفية
الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس فقيضها اما البسيطة
فقط واما المركبة فلا فرق المتبادر من اطلاق القضايا الصريحة
والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك او لأن المتبادر من
القضايا ما يعنى عرفهم قضايا متنوعة يليق خروج
الاستقراء والتقليل اذ لا يلزم منها نعم يحصل منها
الظن لذاته خروج ما يلزم منه قوله اخر بواسطة مقدمة
خارجية كقياس المساواة خواصها وكتب مساواة شأنه
يلزم من ذلك ان الاف مساواة لكنه لا لذاته بل بواسطة
مقدمة خارجية من ان مساوى المساوى مساواها
وقياس المساواة مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياس

وبدونها ليس من اقسام الموصول بالذات فاعرف ذلك ^{الله}
والآخر اللازم من القياس بسيط نتائجه ومطلوباً فان كان
اى القول الآخر هو النتيجة والمواد بما ورد طرفاً المحکوم عليه
وبه والمواد بسيط الترتيب الواقع لا طرفيه سوا متحقق
في ضمن الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور ^{ستثناء} ^{في الـ}
ففيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انساناً كان حيواناً
لكنه ليس بحيوان ينتهي ان هذا ليس بانساناً والمذكور
في القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه عن النتيجة
كقوله في المثال المذكور لكنه انسان ينتهي ان هذا حيوان
فاستثناء الأشغال على كلية الاستثناء، اعني لكن
والاى وان لم يكن القول الآخر مذكور في القياس يادته
وهيئته وذلك بان يكون مذكوراً بما دته لاهيئته اذ
لا يعقل وجود الهيئة بابدون المادة وذالك العقل
قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصيغة
ومن هذا يعلم انه لو حرف قوله بما دته لكان اول
فاقتضى الاقتضان جزء والمط فيه وهي الاصرع والابكي
والاوسيط وقوله حلى على القياس الاقتضاني ينقسم الى جملتين

اعنى الكبى فالرابع لكونه غابت بعد عن الأول
وقوله و فعليتها يتعدى الحكم من الأوسط الى الأصغر
و ذلك لأن الحكم في الكبى ايجابا كان او سلبا اى هو
على ما ثبت له الأوسط بالفعل لم يلزم تقدى الحكم من الأوسط
إلى الأصغر مع كلية الكبى ليلزم اندرج الأصغر في
ال الأوسط فيلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأصغر وذلك
لأن الأوسط محول هنا على الأصغر ويحوله ان يكون المحول
اعم من الموضوع لوحكم على في الكبى على بعض الأوسط و
لا تحمل ان يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم
من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر كما شاهدنا قوله
كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ليتيم الموجبات
الكلية والجزئية والذام فيه لغاية اى اثر هذه الشروط
ان ينبع الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبى
الموجبة الكلية الموجبات في الأقل يكون النتيجة مجيبة
كلية وفي الثاني موجبة جزئية وان ينبع الصغرى يان
الموجبات مع السالبة الكلية الكبى السالبة الكلية
والجزئية على ما سبق وامثلة الكل واصححة الموجبات

لأنه ان كان مركبا من للحيات الصفرة فحمل تخطي العالم المتغير
وكل متغير حادث فالعالم حادث والاشترط شرط شرط
من الترتيبات الصفرة تخطي كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء فكلما كان
الشمس طالعة فالعالم مضيء او تذبذب من الحمائية والظاهرية
تخطي كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا وكل هوان فكلما كان
هذا الشئ انسانا كان جسم او المص قدما البحث عن الاقتران
لكون البسط من الشرطي من الجملة اى من الاقتران
اصغر لكون الموضوع في الغالب اخص من المحول واقل
افراد ا منه فيكون المحول اكبر او اقرب ادا و المترکب او وسط
لتوسيط من الطرفين اما فيه اي المفقرة التي فهمها الآخر
ويذكر الضمير نظر الى لفظ الموصول الصغرى لأشتماله
على الأصغر الكبى اى وما فيه الا كبر الكبى لأشتماله
على الاكبر قوله الشكل الأول سببي اقل لأن انتاج بيركى
وانتاج الباقي نظري ويجمع اليه فيكون اسبق واقدم
في العمل فالثاني لأشتماله على الأقل في اشرف المقددين
اعنى الصغرى والثالث لأشتماله على الأقل في احقر المقددين

كليتين اى ينفع الكلية والجزئية والسابتين اى ينفع
الكلية والجزئية بالضرورة ينفع بقوله ينفع المعاشر الى
ان انتاج هذا الشكل للمحضرات الأربع بدعيه بخلاف انتاج
ساير الاشكال لتسايمها كما يجيئ تفصيلها وفي الثاني
اختمله فيما اى شر وط في هذا الشكل بحسب الكيفية اختمله
المقدمتين والسلب والأيجاب وذلك لانه لو ثالث هذه
الشكل من الموجتيان يحصل الاختلاف وهو ان يكون الصد
في نتيجة القياس الأيجاب تارة والسلب تارة اخرى فانه
لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق
الأيجاب ولو قلنا الكبى بقولنا كل فرس حيوان كان
السلب وكذلك الحال لو تالف من سايرتين كقولنا لائئ
من الأنسان بحمر ولا شيء من الناطق بحمر الأيجاب
ولو قلت ولا شيء من العرش بحمر كان الحق السلب والاختلاف
دليل عدم الانتاج فان النتيجة من الفعل الآخر الزي
پلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدمتين
الموجبة لا كان الحق في بعض المواد هو المقابلة ولو
كان اللازم منها المقابلة لما صدق في بعض المواد الموجبة

وكليته الكبى اى ليشتهر في الشكل الثاني بحسب الكم
كليته الكبى او عند جزئتها يحصل الاختلاف بقولنا كل
انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والحق الأيجاب ولو قلنا
وبعض الساهم ليس بناطق كان الحق السلب مع
دوام الصغرى اى ينفع في هذا الشكل بحسب الكيفية امر
اى الاقل احد الامرين ان يصدق الدوام على الصغرى اى يكون
دائمة او ضروريه واما ان يكون الكبى من القضايا
النسب اى ينعكس سالبها من النسب التي لا ينعكس سواليها
والثانية ايضا احد الامرين وهو ان الممكنته لا يستعمل في
هذا الشكل الا مع الضروريه سواء كانت الضروريه صغرى
او كبى او مع كبى مشروطه غاية او مشروطه خاصة
وحاصله ان الممكنته ان كانت صغرى كانت الكبى ضروريه
او مشروطه عامة او خاصة وان كانت الممكنته كبى كما
الصغرى ضروريه لغيره ولديه الشهرين ان تلولا لهما لزم
الاختلاف التفصي لاياسب هذا المختص لينفع الكليتان
الضروريه المنتجتين في هذا الشكل اى بعدها اربعة حاصله من ضروريه
الكبى الكلية الموجبة في الصغرتين السابتين لجزئية الكلية

الأول والثالث لأن كبريهما سالبة تتعكس لنفسها وأما
الأخرين فكثيراً موجبة كلية لاتتعكس الاموجبة
جزئية لا يصلح لكبريهما الشكل الأول مع ان صغرها ايضا
سالبة لصغرى الشكل الأول والثالث ان تعكس الصغرى
فيصير شكل رابعاً ثم تتعكس المترتب يعني يجعل عكس الصغرى
كبيري والكبيري صغرى فيصير شكل رابعاً ^{لما ينبع عن نتيجة تعكس}
إلى النتيجة المطلوبة وذلك انتما يتصور فيما يكون عكس الصغرى
كلية لتصبح لكبريهما الشكل الأول وهذا انتما هو في الضرب
الثاني فإن صغرى سالبة كلية تتعكس لنفسها وأما الأول
والثالث فصغرها موجبة لاتتعكس الاجزئية وأما الرابع
وصغرها لسالبة جزئية لاتتعكس لفرض ان عكسها لا
يكون إلا إلى جزئية اينما فتدبر ايجاب الصغرى فعلتها
لأن الحكم في كبريهما سواء كان ايجاباً او سلباً على ما هو وسط
بالفعل كما مر فلولم يختد الأصغر مع الوسط بالفعل لأن
لأيجاداً صلها ويكون صغرى سالبة او يختد لكن لا بالفعل
ويكون صغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الوسط
بالفعل إلى الأصغر مع كلية أحديها لأنها لو كانت مقدمة

وضرب الكبري الكلية السالبة في الصغرتين الموجبتين
بالضرب الأول هو المركب من كلتين والصغرى موجبة
حو ولا شيء من والضرب الثاني هو المركب من كلتين
والصغرى سالبة لا شيء من وكل والنتيجة فيها
سالبة كلية خولا شيء من واليهما اشار المصادر بقوله ^{لما ينبع}
الكليتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى
موجبة جزئية وكبيري كلية سالبة خوبعض ولا شيء من
والضرب الرابع هو المركب من صغرى جزئية وسالبة
وكبيري كلية موجبة خوبعض ليس وكل والنتيجة منها
سابقه جزئية خوبعض ليس واليهما اشار المصادر بقوله
وال المختلفان في الkm ابيها اي كا انهم مختلفان في الكيف
بناء على ما سبق في الشريط سالبة جزئية ما يختلف يعني
من انتاج هذه الضرب لها بين النتيجتين اموراً الأولى
الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لأيجاب صغرى وكبيري
القياس الكليتينها كبرى لينبع من الشكل الأول ما ينبع في الصغرى
وهذا جاز في الضرب الرابع لها والثانية عكس الكبري ليترد
إلى الشكل الأول المتيجة النتيجة المطلوبة وذلك انتما يجري في الضرب

استار بقوله ومع السالبة الكلية اي ينفع الموجبات
 مع السالبة الكلية الثالث من موجبة كلية وسالبة
 جزئية كا قال او الكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية
 مع السالبة الجزئية بالخلف يعني بيان انتاج هذه
 الضروب بهذه النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يوجد
 نقىض النتائج ويجعل الكلية كبرى وصغرى القىاس ليعاينها
 صغرى لينفع من الشكل الاول ما ينافى الكبى و هذا الجرى
 في الضروب كلها واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل
 الاول و ذلك حيث يكون الكبى كلية كما في الاول
 والثانى والرابع والخامس واما بعكس الكبى ليصير
 شكل ابغا ثم عكس الترتيب ليزيد شكل اولا ينفعه
 ثم بعكس هذه النتائج فانه المقصود ذلك حيث يكون
 الكبى موجبة لينفع عكسه صغرى التكل الاول و يكون
 الصغرى كلية ليصح كبرى له كما في الضرب الاول والثانى
 لا يغى وفي الرابع شرط انتاج الشكل الرابع جسم
 والكيف احد الامرين اما ايجاب المقدمةتين مع كلية
 الصغرى واما اختلف المقدمةتين فالكيف مع كلية

جزئتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه
 بالاكبر فلا يلزم تعدد الحكم الاكبر الى الاصغر الموجبات
 الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة
 ستة حاصلة من عدم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبىات
 الاربع و عدم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبىات
 الكليتين الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتملة
 في اتها لايتحل الاجزئية لكن ثلاثة منها ينفع الایجاب وثلاثة
 ينفع السلب واما النتائج للایجاب فاؤتها المركبة من جملة
 كليتين خولا كل فبعض ثالثتها المركبة
 من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والهذا ينشأ
 المصطلح بقوله لينفع الموجبات اي صغرى مع الموجبة الكلية
 اي كبرى وهذه اشار المصنف بقوله الى الثالث عكس الثاني
 اعني المركب من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى
 والمقدمة اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس عكس
 الضربين المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول فتامن
 واما المنتجة للسلب فاؤتها المركب من موجبة كلية و
 سالبة كلية الثاني من موجبة جزئية و سالبة كلية و

حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأربع
والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبري السالبة الكلية وضم
الصغرى السالبة الكلية والجزئية مع الكبري الموجبة
الكلية وضم كلية الصغرى السالبة الكلية مع الكبري الموجبة
الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهم المولف من
موجتيين كلية وضم كلية صغرى ومبنة
جزئية كبرى ينبعان موجبة جزئية والباقي المشتملة على السلب
ينبع سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد وهو المركب
من صغرى سالبة كلية وكبري موجبة كلية فانه ينبع سالبة
كلية وفي عبارة المصاص مع توهم اى ما سوى الاولين
من هذه الضروب ينبع السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت
ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان اولى والتفصيل
هه هنا ان ضروب هذا الشكل ثانية الاولى من موجتي
كلية من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية
كبري ينبعان موجبة جزئية الثالث من صغرى سالبة
كلية وكبري موجبة كلية ينبع سالبة كلية الرابع عكس ذلك
الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبري سالبة السادس

احديهما وذلك لانه لولا احدهما لزم اما كون المقتدين
سالبيتين او موجتيين مع كون الصغرى جزئية او
جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقاضي الثالث يحصل
الاختلاف وهو دليل القسم اما على الاول فلان الحق
في قوله الاشيء من الموجب انسان ولا شيء من الناطق بمحر
هو الايجاب ولو قلنا ولا شيء من الفرض بمحر كان الحق
السلب واما على الثاني فلان اذا قلنا بعض الحيوان
الانسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو قلنا
وكل فرض حيوان كان الحق السلب واما على الثالث فلان
الحق في قوله بعض الحيوان الانسان وبعض الحيوان ليس بمحر
هو الايجاب ولو قلنا وبعض الموجب ليس بمحر كان الحق
السلب ثم ان المصري عرض لبيان شرط الرابع بحسبية
لقلة الاعتداد بهذ الشكل الحال بعده عن الطبع ولم
ينعرض ايضا لنتائج الاختلافات الحاصلة من الموجة
في شيء من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها وتقسيمها
موكول الى مطولات الفن لينبع الضروب المنتجة
في هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابعين ثانية

والكبير كليته والصغرى قابله لأنفه كاس كاف الثالث الرابع
والخامس والسادس أيها انعكست السالبة لجزئية
لاغير بعكس الكبى ولا يجري الا حيث يكون الصغرى
موجبة والكبى قابله لأنفه كاس ويكون الصغرى او عكس
الكبى كليته وهذا الآخر لام للأولين في هذا الشكل فتد
وذلك كاف الاول والثاني والرابع والخامس والسادس
ان انعكست السالبة لجزئين دون الباقي وضابطه شرط
اى الامر الذى اذا راعيته فعلاقتى حلى كان منتجها
ومشتملا على الشرط السابقة جزما اذ لا بد اى لابد في
انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع لخلو اما
من عموم موصوعية الاوسط اى قضية كليته موضوعها
الاوسط ككبى في الشكل الاول وحال المقدمتين في الشكل
الثالث كالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث الرابع
والرابع والخامس من الشكل الرابع مع ملتقائه اى
ما يحمل الاوسط ايجابا بالفعل كاف الصغرى الشكل الثاني
وكاف الصغرى الضرب الاول والثاني والرابع والرابع من
الشكل الرابع في الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فاعلية

من سالبة جزئية صغرى ومحبته كليته كافى السابع من موجبه
كليته صغرى وسالبة جزئية كبى والثامن سالبة كليته
كبى صغرى ومحبته جزئية كبى وهذه الاصناف للخمسة
يذبح سالبة جزئية فالاحفظ هذا التفصيل فانه لاتفاق فيما
سيجيئ بالخلاف وهو في هذا الشكل ابوحد يقتضى
النتيجة ونظام الى احدى المقدمتين ليذبح ما ينعكس الى
يinافى المقدمة الأخرى وذلك اى ما يجري في الضرب الاول
والثاني والثالث والرابع ولما من دون الباقي
وقال المصوّر له في السادس وهو سهو او بعكس الشكل
وذلك اى ما يجري حيث يكون الكبى موجبة والصغرى
كليته والنتيجة مع ذلك قابله لأنفه كاس كاف الاول
والثاني والثالث والثامن ايضا ان انعكست السالبة
الاوسطية كما اذا كانت احدى الخاصتين دون الباقي
المقدمتين فيرجع الى الشكل الاول ولا يجري الا حيث
يكون الصغرى موجبة والكبى سالبة كليته لينعكس
الى الكلية كاف الرابع ولما من لاغير او بالرغم ولا
جري الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف

الصغرى في هذه الضرب ^ا او حمله على الامر ^ا مع حمل
 الاوسط على الامر ^ا اي جابا فان السلب سلب للحمل وانما
 للحمل هو الاجاب وذلك كافي كبوى الضرب الاول والثانية
 والثالث والثامن من الشكل الرابع فالضربيان الاوقلان
 قد اذروا جاب تحت كل اثنين الردبيين الثاني فهو اقصى على سبيل
 منع الخلق كالاوقل وهم هنا الاشارة الى شرط ادانتاج
 جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب من
 الشكل الرابع فاحفظه واعلم انه لم يقل اولاً الامر ^ا او مع
 ملائكة الامر حتى يكون احضرا لان الملايكات ليست تحمل الفرض
 وللحمل كان قد تم فيلزم تكون القياس المرتب على هيئة الشكل
 الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة ممتدة
 ويلزم ان تكون القياس المرتب على هيئة الشكل الثاني
 من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية اخرى مقتلة
 منتجها وقد اشتبه ذلك على بعض المحوال فاعرفه واما
 من عوام موضوعته الامر هذا هو الامر الثاني هو الامر ^ا
 الذين ذكرنا انه لا بد في ادانتاج القياس من احد هؤلاء
 كلية كبرى يكون الامر موضوعا فيها مع اختلاف المقدار

في الكيف وذلك كافي جميع ضروب الشكل الثاني وكافي
 الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع
 فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كل الامرين
 ولهمذا احملنا الترديد الاول على منع لخلق فقد اشير
 الى الجميع شرط الشكل الاول والثالث كاً وكيفاً وجهة
 والى شرط الشكل الثاني كاً وكيفاً بقيت شرط الشكل الثاني
 بحسب الجهة اشار اليها بقوله مع منافاته ^ب مع منافاته
 يعني ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني اعني عموماً ^ع يعنى
 الامر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط منسوباً ^ع يعنى
 ومحولاً في كلتا مقدمتيه كافي الشكل الثاني ^ع لا بد في انتاج
 من شرطثالث وهو منافاته ستة وصفا الاوسط المحو
 الى وصف الامر الموضع في الامر بالنسبة وصف الاوسط
 المحو كذلك الى ذات الاصغر الموضع في الصغرى يعني لا بد
 ان يكون النسبتان المذكورة تابعات بقيمتين ^ع بحيث يتناسب جماع
 هاتين النسبتين في الصدق الواحد طرفاها فرضها وهذه المنافاة
 دالة وجوداً وعدما مع ملتقى من شرط الشكل الثاني بحسب
 فيتحققها ادانتاج وباعتراضها يعني اقا اتهادا دالة

مع الشطرين وحوداً إلى كلما وجد الشيطان المذكوران
بعن تحقق المآفاث المذكورة فلماً إذا كانت الصغرى
مما يصله عليه الدوام والكبرى إى قضية كانت من
الوجهان ما عالمكنتين فإن لها حكم على حده سيفي فلا شد
إنه يجعون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الصغرى دوام
الإيجاب مثله ولا أقل من أن يكون نسبة وصف الأوسط
إلى ذات الصغرى دوام الإيجاب مثله ولا أقل من أن يكون
نسبة وصف الأوسط إلى وصف الكبرى بفعالية السلبية
إن المطلقة العامة إنما تلخص الكبريات والمطلقة يولى على
سلب الأوسط عن ذات الكبرى بالفعل وإذا كان مسلوباً
عن ذات الكبرى بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل
قطعاً ولا خفاء في المآفاث هي دوام الإيجاب وفعالية السلبية
وإذا تحقق المآفاث من شيء وهي الأعمى لرم المآفاث
بعلمه وهي الأخص بالضرورة فلذاً إذا كانت الكبرى مما ينعكس
سالبها والصغرى إى قضية كانت سوى المكنته لما من شأنه
يكون نسبة وصف الأوسط إلى ذات الصغرى بفعالية
السلبية إذا أخص منها وكذاً إذا كانت الصغرى مكنته

والكبرى ضرورة أو مشروطة أذن يكون نسبة وصف
ال الأوسط إلى وصف الكبرى بغير وصف السلب أبداً في الكبرى
المشروطة فقط وأما في الضرورة فلأن المعرفة إذا كان
ضروريًا للذات ما دامت موجودة كان ضروريًا
لو ضمها العنوان لان الذات لازم للوصف والمعنى لازم
للذات والازم اللازم لازم وكذاً إذا كانت الكبرى مكنته
والصغرى ضرورة بمثل ما مرت وأما النهاية مع العين
عدمماً إلى كلما انتهى أحد الشطرين المذكورين لم يتحقق المآفاث
المذكورة فلما تجاهذ الم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام
ولا الكبرى مما ينعكس سالبها لم يكن في الصغريات أخص
من المشروطة لخاصتها ولا في الكبريات أخص من الصغرية
ولما تآفاث بين ضرورة الإيجاب مثله بحسب الوصف
لأديماً وهي ضرورة السلب في وقت معين لأديماً
لعل ذلك الوقت غير أوقات الوصف العنوانى وإذا انتهى
المآفاث بين الأخصين انتهى بين ما هو أعم منها ضرورة
وكذاً إذا لم يكن الكبرى ضرورة ولا مشروطة حين كان
الصغرى مكنته كان أخص الكبريات الدائمة أو المعرفة لخاصتها

والوقتية ولا منافاة بين امكان الاعجاب ودوارم السلب
مادام الذات ولا ينبع وبين دوارم السلب بحسب الصفة
لادايما ولا ينبع وبين ضرورة السلب في وقت معين
لادايما وكذا اذا لم يكن الصنف ضرورة على تقدير كون
الكبير ممكتلة كان احصى الصغيرات المشروطة لخاصته
والدائمة ولا منافاة بين امكان الاعجاب وبين ضرورة
السلب بحسب الصفة لادايما ولا ينبع وبين دوارم السلب
مادام الذات وتحقيق هذا البحث على هذه الوجيهة مما تقره
لعون الله الجليل والله يهدى من يشاء الى سواد السبيل
وهو حسن ونعم الوكيل من متصفاتي كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالماء موجود وكلما كانت الليل موجودا
فالعالم ماضي ينتهي كلما كانت الشمس طالعة فالنهار مضي
او منفصلتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون
فرداما ان يكون الزوج زوج الزوج او زوج الفرد
ينتهي اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد
او يكون فردا او حملة ومتصلة نحو هذا الانسان وكلما
كان الشئ انسانا كان حيوانا ينتهي هذا حيوان اهلية

ومنفصلة نحو هذا عدد دايما اما ان يكون العدد زوجا
او يكون فردا افهذا اما ان يكون زوجا او فردا او متصلة
ومنفصلة نحو كلما كان هذا الثالثة فهو عدد دايما اما ان
يكون العدد زوجا او يكون فردا ينتهي كلما كان هذا الثالثة فاما
ان يكون زوجا او فردا وينعقد يعني لا بد في تلك الاقسام
من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو حذر الا وسط
فاما ان يكون حكم على في كل المقدمتين او محكوم به
فيها او محكم به في الصغرى ومحكم عليه في الكبيرة او العكس
فالاول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني والثالث هلا
والرابع هو الرابع وفي تفضيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام
الخمسة بحسب الشريط والظروف والنتائج طول الاليف
بالختارات فيطلب من مطهولان المتأخرین الاستثنائي
القياس الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة مذكورة فيه بما ذكره
وهيئه ابدا يترب من مقدمة شرطية و مقدمة حملية
ليستثنى فيما عين احد جزئي الشرطية او نقىضه لينتهي عين
الآخر او نقىضه فاحتمالات المتقدمة في انتاج كل استثنائ
اربعة وضع كل ورفع كل لكن النتيجة منها في كل قسم شئ

وتفصيله ما أفاده من أن الشرطية إن كانت منفصلة ينبع
منه احتلال وضع المقدم ينبع وبالتالي الاستنلام يتحقق
المزوم تحقق اللازم انتفاء المزوم وأما وضع التالى
فلا ينبع وضع المقدم ولا رفع المقدم ينبع رفع التالى جواب
كون اللازم اعم فلا يلزم من تتحققه تتحقق المزوم ولا
من انتفاء المزوم انتفاء وقد علمت من هذا ان المراد
بالمنفصلة في هذا الباب للزومية واعلم ايضًا ان المراد بالمنفصلة
ههنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فابن البتاع
ينبع من وضع كل جزء رفع الآخر لأمتناع اجتماعهما
ولما ينبع من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع لخلق
بينهما وما نفع لخلق بالعكس واتى الحقيقة فما استقلت
عین منع البتاع ولخلق معا ينبع في الصورة الأربع النتائج
ال الأربع وضع المقدم ورفع التالى ان كان هذا انسانا
كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان
فليس بالسان وللحقيقة لقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فرد لكنه فرد لكنه زوج وليس بفرد لكنه
فرد قليس بزوج لكنه فرد فهو زوج لكنه زوج فهو فرد

كما نعمت الجم خواصها شجرا وجرا لكنه شجر فليس بجزء
ل لكنه جزء ليس بجزء كما نعمت لخلو خواصها اما لا شجر ولا جزء
ل لكنه ليس بجزء فهو لا جزء لكنه ليس بجزء فلا لا شجر
وقد يحصل لهم اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بامانه
لولاه لصدقه نقضيه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن
نقيضه غير واقع فبكونه هو واقعا كامنة غير مقرة ففيه
العكوس والأقىسة وهذا القسم من الاستدلال يسمى
بالخلاف اما بامانة ينبع الى الخلاف اى اعم على قدره نقض المط
او لأنه ينقول منه الى المطر من خلفه او من ورائه الذي
هو نقيضه وهذا ليس في اساليب يدخل الى قياسين احدهما
اقتران شرطى والآخر استثنائى متصل بستثنى فينقيض
الثالى لهذا او لم يثبت المطر لثبت نقيضه وكما ثبت نقيضه
فخ ينبع لوم يثبت المطر لثبت المط اى لكن اعلم ليس بثابت
فليس بثبوت المطر لكونه نقيض المقدم ثم ينقول ببيان الشرطية
يعنى قوله اى ثبت نقيضه ثبت في اى دليل فنقول القول
كذا قال المص فى شرح شرح الاصول و مرجعه الى الاستثنائى
واقتران اى معناه ان هذه القدرة مما لا بد منه في كل قياس

خلف وقد يزيد عليه فافهم الأستقراء فصح للبرهانات
ان الجحّة على تلك البرهانات لأن الاستدلال اما من حلا
الكلية على حال جزئيات واما من حال جزئيات على حال
كلها واما من احد البرهانين المندمج تحت كل على حال البرهان
الآخر فالاول هو القياس وقد سبق مفضلا والثانى
هو الاستقراء الثالث هو التبديل والاستقراء هو الجحّة التي
يسند من هنا من حكم البرهانات على حكم كلها هذه القرنة اللهم
الذى لا يغىّر عليه واما ما استبطنه المقص من الكلام
القادى وجحّة الاسلام واختاره اعنى تعصى البرهانات
وتتبرأها الا ثبات حكم كل ففيه تسامح ط فاذ هذ التبديل
ليس معلوما فننيد بقينا موصلا الى المجرى بقدسي
فلا يندمج تحت الجحّة وكان الاباعث على هذه المساحة
هو الاشارة الى ان لسميه هذا القسم من الجحّة بالاستقراء
ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل وهم شارح
آخر بحوى اشتاء الله تعالى بالتحليل في تحقيق التبديل
الاباعث حكم كل اما بطرق التوصيف فيكون اشارة الى
المطابق في الاستقراء لا يكون على جزئياتها كاسمحفته واما بطرق

الأصناف والتنوع في كل ح عوض عن المصناف لغيره اى اثبات
حكم كلها اى كل تلك البرهانات وهذا يشمل الحكم للجزئي والكلى
بكلها بحسب الفا الا انه في الواقع لا يكون المط بالاستقراء
ببرهان يتحقق ذلك انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتحقق فيه للبرهان
باسه او هو جمع الى الفياس المقسم كقولنا كل جيوان اما ناطق
او غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الجيوان حتى
ينتج كل جيوان حتى اس وهذا القسم يغير التعين واما تام اقر
بكتي فيه تتبع اكثرا البرهانات كقولنا بتحريكه الا سفل عن المرض
لان الاشنان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك المغير ذلك
اما صادقنا من افراد وللحيوان وهذا القسم لا يغير الا الفتن
اذ من الحائزون يكونون من للحيوانات التي لم تصادقها ما يغير
فكم الا على عن المرض كما نسمى من القباح ولا يخون
الحكم بان الثانية لا يغير الا الفتن اما يغير اذا كان المطر حكم
الكلى واما اذا الكلى بالجزئي فلا شد ان تتبع البعض بغير
التعين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكله
تحريكه فكم الا سفل عند المرض وكم انسان اضف كذلك
ينتج قطعا ان بعض الحيوان كذلك ومن هذ اعلم ان صرعيما

الكتن على التوصيف كا هو الرواية احسن من حيث الدراسة ابسط
اذ ليس فيد صحة التعریف بالاعم والتغییل ببيان مشتار كجئی
الآخر اخر في علة الحكم ليثبت لكم في الباقي الاول وفي عبارة تالی
شیبه جزئی بجزئی في معنی مشترک او يینها ليثبت في المشتبه الحكم
الثابت في المشتبه به المعلل بذلك المعنی كما يقال التبیذ حرام لأن
لحرام وعلة حرمته الاستکار وهو موجود في التبیذ وفي
 العبارة تسامح فان التغییل هو الحجۃ التي تقع فيها ذلك البيان
والتشبیه وقد عرفت التکنة في الشام في تعریف الاستقراء
او نقول هنالک ونقول هناك ان العلس مطلق على المعنی المصلحتی
وهو التشبیه والبيان المذکورا ه و على الحجۃ التي تقع فيه ذلك
المشتبه والهیان في ذکر تعریف للتشبیل بالمعنی الأول وجعل معنی
المقایسة وهذا كما عرف المص بالتبیذ وقس عليه الحال فما سبق
في الاستقراء هرزا ولكن يخوی المص عدل في تعریف الاستقراء المقتطع
المشهور الى المذکور دفعا هرزا الشام وهذا هو الأکر على ما من
المعدة في طریقة الدورانی والتزدیر اعلم ان لا بد في التشبیل
من مقدمة الاربیل ان الحكم ثابت في الاصل اعنی المشتبه به
الثانية ان علة الحكم في الکد ای الثالثه ای ذلك الوصف

و بخاتمة القليل اجزأ العلوم كل علم من العلوم المدرو
لأعرفه من اصول ثلاثة احدهما ما يبحث وفيه حضاريات
والآثار المطلوبية رأى رجع جمع جميع ايجادات العلم اليهابي
الموضوع وتلك هي الاعراض الذاتية العالى القضايا فيها
هذا البحث وهي المسائل هي تكون نظرية في الأغلب وقد يكون
بديميات محتاجة الى بحثة كما صرحت به وقوله يطلب العلم
لهم القلبيين واما يوحى بعذر النسخ من التخصيص بقوله
بالبرهان في زيادات الناسخ على انه يمكن توجيه باهته بناء
على الفالب او بان المراد بالبرهان ما اشتمل السليمة من الثالث
ما يبني عليه المسائل مما بعد قبور اطراها وتصديقا
بالقضاء المأمور في دلائلها فالاول هو المبادى التصديقية
الموضوعات الشكال مشهور وهو ان من الموضع
من اجزاء المعلوم اما ان ذريته نفس الموضع او تعريفه
او التصديق ب موضوعية الاول مندرج في المندى بما سألا
التي اجزاء للمسائل فلما يكون جزء علامة والثانى من الماء
والثالث من المبادى التصديقية فلما يكون جزء علامة
وارد والرابع من مقدرات الشروع فلما يكون جزء و يمكن

كما ينقسم باعتبار الاهمية والصورة الى الاستثنائي والاعتيادي
باقسامها فكذلك ينقسم باعتبار الماداة الى الصناعات الحسنس
اعنى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمحاجة وقد
ستي السقسطنة ايضا لان مقدمة اما ان يتعملا بقدرت
او بما من آخر غير المقدرت اعنى التهليل والثانى في الشعر والادى
اما ان ظنا او حرج ما فالاول الخطابة والثانى ان افاد حرجنا
بيفينا وهو البرهان والادى فان اعتقاد فيه عموم الاعتراف
من المعاومة او التسليم من الخصم فهو الجدل والادى والمحاجة
واعلم ان المغالطة سقسط منسوب الى سقط وهو مشتقة
من سقسط يعرب سوقا واسطalgut يونانية يعني حكم الموجة
الملائكة من الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوعم في
غير المحسوس قياس المحسوس كما يقال كل مسد فهو متحير وهو
المشتهيات على الفقديات الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاقية
او المشهورة لاستيئنها لفظي او معنوي واعلم ان ما ذكره
المتأخر من الصناعات اقتصارا فرما مخلوه واعلوه مع
من المهمات وطولوا في الاقرارات الشرطية ولو اذن المظنة
مع قلة الجدوى وعليك بطبع المعد كتب القديما وان فيها شعبان

او تفسير بالاعم وماذا الرابع فيقال ان التصديق
الموضوعية لا توقف عليها الشروع على بصيرة وكان
له مزيد مدخلية في معرفة المباحث العلم وتميزها
عما ليس منه عدج، من العلم مسامحة هذا بعد المختلا
احزانها اى حدود اجزائها اذا كانت الموضوع
مركبة واعراضها اى حدود المعارض المبنية لتلك
الموضوعات مقدمات مسدة المبادى التصديقية اما
مقدمات بيئية بنفسها او بديهية او مقدمات مأخوذة
اى نظرية فالاول يسمى علوما مترابطة والتانية ان
از عن المنulum بحسن الفتن العلم سميت اصولا موضوعة
وان احدها مع استثار سميت مصادرة ومن هنها
يعلم ان مقدمة واحدة يجدر ان يكون اصلا موضوعا
بالنسبة الى شخص مصادرة بالقياس الى موضوع تقويم
في الطبيعى كل جسم فله شكل طبيعى او عرض الزانى كقولهم
كل متحرك فله ميل او موكب من الموضوع مع العرض
الذانى لقولهم مسدا كل مقدار او سط في النسبة فهو
صلح ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذي

لحواب باختيار كل من الشقوق الأربع اما على الاول
فيقال ان النفس الموضوع وان اندراج في المسائل لكن
لشدة الاعتبارية من حيث ان المقص من المعلوم معرفة
احواله والبحث عنها عدج علوجه او يقال اى المسائل
ليست هي الموضوعات والمحولات والنسب بالمعنى
المنسوب الى الموضوعات فان المحقق الدقان في حاشية
المطالع المسائل هي المحولات اليه الدليل وفيه نظر فان لا
يلجعه ظالق المضمون والمسائل هي قضاء كذا و موضوعها
كذا و مجموعها كذا وايضا فلو كان المسائل نفس المحولات المنسوبة
لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي هو موضوع
العلم جزء علوجه فعذر داما على الثاني فيقال ان يعرف
الموضوع فان كان مندرجات المسائل دليلا لتصويبها لكن
عدج، علوجه بمزيد الاعتبار كما سبق واما على الثالث
فيقال بمثل ما امر و يقال بيان عد التصديق لوجود المفعون
من المبادى التصديقية هي القضايا التي يتألف منها قياسا
العلم نقض على ذلك العلم من في شرح الخلوات وآية بكلام
ابيض وحـ فيقول المعايني عليهم في اسات العلم تعريف

كقول كل خطب قام على خط فاد زاد شئ منه فايكتان
او مساويتان لها مجموعات المسائل او
خارج عنها اي عن موضوعات المسائل لاصوتها اي عارض
لتلك الموضوعات والمواد هنا مجموعات فان العارض
هو الخارج المحول فاذا اجرد عن قيد الخروج للتصريح به
قيل يعني الجملة التي تصر بالحقيق يكفي ويوجر في بعض
ذاتها وهو بحسب الفلاطين يطبق الا على العارض الا في
الراجح للشيء اولا وبالذات اي بدون واسطة في الفرض
لاستعمل العارض بواسطة المتساوي مع انه العرض الذي
اتفاقا ولذا اوله بعض المشرعين وقال الاستعداد
خصوصا بذواتها سواء كان لحوجه اي ذاتها والآخر
ليساوية فان الراجح للشيء بما هو يتناول الاعراض الذاتية
جميعا على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشهستبة ثم ان
هذا القيد يدل على ان المراحتان مذهب الشيخ في اقام
كون مجموعات المسائل اعراض ذاتية لوضوعاتها
والى ينظر كلام شارح المطالع لكتاب لاستاد المحقق
بن او رد عليه ان كثيرا ما يكون مجموع المسائل بالذاتية

الى موضوعها من الاعراض العامة الوسيبة كقول الفتاوى
كل مسکح رام وقول الفتاوى كل فاعل مرفوع وقول
الطبعين كل الاستدلال نعم نعم لا يكون اعم من موضع
العلم وذلك صرخ بذلك المحقق الطوسي اين في بعد الميل
واقول فيما نزوم هذه الاعتبار اينما نظر لصحة ارجاع
المجموعات لخواصنة اليه بالغهوم المردود والاعتبار
صرخ باعتبار الثاني فقدم اعتبار الاول محكم وهو هنا
زيادة الكلام لا يسعها المقام وقد يقال المبادى سواء
ما تقدم وضعيه ابن الحاجب عليه السر والعربي منحصر
الاصول حيث اطلق المبادى على ما يتددى به فقبل الشريعة
في المقاصد العلم سواء كان داخل في العلم فيكون من
المبادى المصطلحة السابقة او خارجا يتوقف عليه الشروع
ولو على وجه الخبرة وسببي مقدمات والفرق بين المقدمة
والمبادى بهذه المعنى مما لا يبني ان سببيه فان المقدمة
خارج عن العلم لا تصح بخلاف المبادى فصرى بذلك
اى في صور على انها من المقدمة او من المبادى
بمعنى الاعم العرض ان ما يتزتى على فعل ان كان

وجه الشميمية اشارة اجمالية الى ما يفصل العلم من المفاصد
البالغ المألف لكن قلت المتعلم على ما هو الشان في المبادئ
الحال من معرفة حال الاحوال لم ينت الرجال واما المفهو
فيعرفون الرجال بالمعنى لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي
ذى البدلة عليه السلام الله المتعال لا ينظر الى من قال وانظر
الى هذَا ومعنى قوانين المنطق والفلسفة هو الحكم الخصم
دونها باسم اسكندر ولهذا الغريب بالمعلم الأول وفي المنطق
لأنه مبيان ذى القراء هم بعد فعل المترجمين ملوك الفلسفات
من لغة يويني الى اللغة العرب هذبتهما ورثتهما واصحهما وانفقها
ثانيا المعلم الثاني الحكم ابو نصر العارف وقد نصلها وحررها
بعد اصياده كتب ابي نضل الشیخ الرئيس ابي عيسى شكر الله صاحبهم
الحکیم من ابي علم هوای من ابي حبس من اجنا العلوم
العقلية او النقلية العرفية او الاصيلية كما يبحث عن حال
المنطق انة من جنس العلوم الحكيمية ام لا فان الحكيمية بالعلم
والحديثات كقولنا انور القراء يستفاد من التسخن والمتواتر
ملكة موجودة والنقوصيات كقولك الاربعه زوج فان الحكم
بواسطة لا بعينية عن ذهنه عند ملاحظة اطرا و هذا الحكم

وهو الانقسام بتساويين ثم ان كان للحدائق طرقاً
بل في كل قياس لا بد ان يكون عليه حصول العلم بالنسبة
الايجابية والسلبية المطلوبة النتيجة وهذا يقال له الواسطه
في الابيات في التصديق فان كان مع ذلك واسطه في الشع
ايفزى عليه لتلك النسبة الايجابية والسلبية في الواقع
وفي نفس الامر تتعفن الاخلاط مجموع فهذا مجموع فالبرهان
ح بسم البرهان اللم دلالة على ما هو لحكم وعليه في
الواقع وان لم يكن واسطه في التثبت ايفزى يعني لم يكن علة
للنسبة في نفس الامر فالبرهان ح بسم البرهان الا ان حيث
لم يدل على آنية الحكم وتحققه في المذهب الواقع سواء
كانت الواسطه ح معلوماً الحكم كالمجيئ في قولنا زيجوم وكل
مجموع متتعفن الاخلاط فربما متتعفن الاخلاط وقد يحضر
هذا باسم المدلل او لم يكن معلوماً الحكم كا انه ليس علة دلالة
يكوئ معلومين لثالث وهذا لم يحصل باسمه كما يقال هذه
الحوى يستدعاها وكل شئ يستدعاها صرفه فان الاستدال بها
ليس معلوماً للأحرق ولا العكس بل كلها معلومان للصنف
متتفقة الخارجة عن العروق من المشهور اى القضايا التي

يتطابق فيها اراء الكل في حسن الاحسان وقبح المعدون او اراء
طابقه كفعذج للحيوانات عند اهل الهند والمسلمات
هي القضايا سهلت من المخض في المناقشة او الرفق عليها
في علم واحد في آخر على سبيل التسلل والقطنها في القضايا
يحكم بها العقل حكماً امبا غير جازم ومقابلته بالمقابلات
من قبيل مقابلة العام بالخاص والمراد به ماسوى الخاص
من المخيلة في القضايا الاروف بها النفس ولكن تباين
منها تزعيجاً وزهياً وادافئن بها سبج او وزن كما هو المتعار
الآن ازدواج تباين باحول اعيان المعرفات على ما هي عليه
في نفس الامر يقدر الطاقة البشرية لم يكن منها اوليس بجثة
الاعن المغير مات وللموجودات الذهنية الموصولة الى النفس
والى التصديق وان حذف اعيان المذكور فهو من الحكم
التقدير الثاني فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس به
بقدر تناول اختيارنا م هل هو اصل من اصول الحكم نعم او
من فروع الاعنى والقام لايسع ذلك الكلام من اي من
مرتبته هو كما يقال ان مرتبة المنطق ان يستعمل به بعد تهذيب
الاخلاق وتقديم الفكر بعض المندسبيات وذكر الاشتاد في
رسائله اى انه ينبغي تراهه في زمانها عن يعلم فذر صاحب المعلم
الادسنه لما شرع من كون التسادين باللغة العربية

التصديقية صع طرف المطلوب واطلب جميع موضوعات
كل واحد منها وجميع مجموعات كل واحد منها سواء كان حمل
الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او غيره
وكذا طلب جميع ماسبب عنده احد الطرفين او سبب هو
عن احدى ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات
والمحملات فان وجدت من مجموعات موضوع المحمل فقد
المطر من الشكل الاول او ما هو محمل على محمله في الشكل الثاني
لو من موضوعات موضوعه ما هو وهو موضوع المحمل
في الشكل الثالث او محمل المحمل في الرابع كل ذلك بعد
اعتبار الشريط بحسب الكثرة والكيفية كذا في شرح المطالع
غير المصنوع هذا المعنى بقوله اعني التكثير اي تكثير المقدمات
افدال من فوق اى من النتيجة لأنها المقصود الأقصى بالنسبة
هي الدليل والدليل في الشرح المطالع كثيرا ما يورد
في العلوم القياسات نتيجة المطالع لا على المسارات
لتساهم المركب اعتمادا على الغطون العالم بالقواعد
اردت ان تعرف انه على اي شكل من اشكال الفعلية
بالتحليل او عكس الترتيب حصل المطر وانظر الى القياس

القسمة اي فننة العلم والكتاب الى ابو ايها فالحق كما يقال
ابواب المنطق سعة الاول باب ايساغوجي اي الالغاز
الخمس الثاني التعريفات الثالث القضايا الرابع القياس
واخواه الخامس البرهان السادس الجدل السابع الخطأ
الثامن المغالطة التاسع الشعر وبعدهم عز بحث الالغاز
بابا آخر ابواب المنطق عشرة كاملا والثانية كما يقال
ان كانت اهذا مرتب على فنمن الاول في المنطق وهو مرتب
على مقدمة ومقددين وخاتمة المقدمة في بيان الهيئة
والغاية والموضوع والمقصد الاول في صاحب التصور
المقصد الثاني في صاحب التصديقان والخامس في اخراج
العلوم القسم الاول في علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب
الاول في كذا لا يذكر قال في التسمية ورتبت على مقدمة ثلاث
مقالات وخاتمة وهذا الثاني شاب كثير قل ماتع وغنه
كتاب الاحاد التعليمية اي الطرق المذكورة في العالم
لعموم نفعها في العلوم وقد اضطربت كلة الشرح ههنا واما
يذكر فهو المواقف لشبع كتب الفقمة والماخوذة من شرح المطالع
وهي التقسيم كان المرواد به ما يسمى تركيب القياس
ابضا وذلك بابا يقال اذ اردت تحضير مطلب من المطالع

ستثنائي

المتيهه فان كان فيه مقدمة شارك المط فالقياس ^{الآخر}
وان كانت مشاركة المط باحدجزيء فالقياس المقتني
ثم انظر الى طرف المط ليس عندك الصفعي عن لان ذلك الجزء الآخر
من المط اى الجزء الآخر من تلك المقدمة فان تالق عن التاليف
الاربع مما اطلع الى الجزء المط هو لحد الاوسط وغير الشكل
المنج وان ينالقا كان القياس مركبا على الكل واحد منها
العمل المذكور اي ضع لجزء الآخر من المقدمة كما وضفت
طريق المط في التقسم فلا بد ان يكون لكل منها نسبة
الى شيء اما في القياس والامثل بين القياس منتج المط فان
وحدث هذا سر كما ما فقدم القياس من تلك المقدمة
والاشكال والنتيجة فقوله فهو عكسه اي تكثير المقدمة
الى فوق وهو النتيجة كما من وجوهه اي فعل المذيعي ^{الآخر}
المراد بالتحديد بيان احذ المط وكان استعمل في مقابلة
الحكيم سميت سفسط فان استعملت غير الحكم سميت مشافحة
في مقابلته فاعلم اضا انه يغير في البهال اي مقدمات ياسره
يقيمية تجلد في غيره من الاقنام مثل يكفي في تكون القياس
معالطة اى يكون احرى مقدمة وهي وان كانت
الاخرى يقيمية لعم لا يجب ان لا يكون فيها صاهدو

د منها كان شعراً وافليخن بالاذون فالمؤلف من مقدمة
شروع وآخر معلم لا يسمى جديا بل شعراً فاعرفه من
الاليقان هو التصديق لجازم المطابق اثنان ساعتين
الصدق لم يشتمل الشك والوهم والخيال وسبل القوى
وقد يلزم اخرج الفن والمطابقة الجهل الموكب والثالث
التقليد تم المقدمات اليقينية اما بديهيات او نظريات
نهذه الى البديهيات والنظريات متفرعة عليها والباقي
ستة اقسام بحكم الاستقراء ووجه القسط ان القضايا
البديهية اما ان يكون تضيق طفها مع المتنبي كافية لحكم
والجزم او لا يكون فالاول هو الاوليات والثانى اما ان يقى
على اوسط غير الحسن الظواهري والثانى المشاهدات يقسم
الى مشاهدات بالحسن الظواهري وبسمى حسبيات والمشاهدات
بالحسن الظواهري وبسمى وجدانيات والاول اما ان يكون ذلك
الواسطة بحيث لا يغيب عن الذهن عند الحضور الاطراف
ولا يكون كذلك والاول هو النظريات وبسمى قياساتها
معها والثانى اما ان يستعمل فيه الحدث وهو اسقال
الدفع من المبادى الى المطابق ولا يستعمل فالاول حذر

والثاني ان كان الحكم فيه حاصلاً باحزيان يمتنع عند
 العقل توطئهم على الكذب في المقاولات وإن لم كذلك
 بل حاصلاً من كثرة التجارب في التجربيات وقد علم
 بذلك حد كل واحد منها **الأقواليات** كقولنا الكل
 اعظم من **الجره** المشاهدات اما المشاهدات الظاهرة
 فنقولنا **الشمس** مشرقة والنار محرقة واما الباطنية
 كقولنا ان **النار** حبوعاً وعطشنا التجربيات السقونا
 سهل للضفاء المراد المعرف مطلقاً او بالذاتيات **الذاتيات**
 وذلك بالاقوال اذا اردت تعرفي شيئاً فلابد ان يضع ذلك
 الشيء ويطلي جميع ما هو اعم منه ويحمل بواسطته او في
 وتنبئ الذاتيات عن الوصفيات بان بعد ما بين **الذاتيات**
 او ما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس المعرفة ذاتياً
 وما ليس كذلك عصياً على ويطلي جميع ما هو ساله
 في حين عند **الجنس** من العرض العام والفصل من الخاصة
 لم تكتب اي قسم است من اقسام المعرف بعد اعتبار الشهادة
 المذكورة في **باب المعرف** اي الطريق الوفيق على اي
 التقيين ان كان المط عملاً نظرياً والى الواقع عليه

والعمل به ان كان عملاً علياً كان يقال اذا اردت **الوص**
 الى اليقين فلا بد ان تستعمل في الدليل بعد محافظة
 شرایط خمسة الصورة اما العروبات المثبتة او معاشر
 عنها بصورة صحيحة وهي عبارة **نفي** وبيان **الشخص**
 من ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات والمسنفات او المثبتات
 ولا بد عن شيء **الجود** حسن **الظن** به او بنى ليمع منه
 حتى لا يقع في مصنيف الخطابة ولا يرتبط بروعة التقليد
 وهذا بالمقاصد اشبه اى الامور المثيرة من اشبه
 بمقاصد الفتن منه بقدرات ولذاته المتأخرة جداً
 المطلع بوردون ما سوى التجديف في مباحثات الجهة
 ولو احق القياس واما **التجديف** فشانه ان يذكر
 في مباحثات المعرف وفيه لعدة اشارات الى العمل وكيفية
 استبه بالمقصد ظاهر المقصود من العمل العمل **حكلنا الله**
 واباكم من التراصين في المؤمن ورزقنا فقضى
 وجوده سعادة الدارين بحق بنته محمد حبیر البرية
 اجمعين والله وعترة الظاهرين الله خير موفق والمعان
 قد وقع الفراق من تحرير هذه **الحاشية** السمع
 في عنق شهود جمادى الاول لبلد الاستبانت

سند الف سمع وعشرين محدثة
 التي عن يحيى **العفري**
 اصنف عباد الله الغنوي
 سند احمد بن سعيد
 او جرودي
 عز الدين

Südamerikanische Küchenkunst

KİSMİ: AMCA ZADE
HÜSEYİN PASA

Yen 250

Eckikawana 335

